الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥٠
الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنصاري (الهند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين أنه عقب المشاورات التي جرت بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ومع أخذ مقرر الجمعية العامة ٤٠٨/٤٨ المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بعين الاعتبار، من المقترح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية، آخذة بعين الاعتبار المقرر ٤٠٨/٤٨، ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك: مشروع قرار (A/48/L.14/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك لعرض مشروع القرار.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ السيد إيسي على توليه رئاسة الجمعية العامة. لقد أصبح أثر التزامه وقيادته واضحا حتى في هذه المرحلة المبكرة من الدورة التاسعة والأربعين.

أود أن أعرض مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، بالنيابة عن مقدميه.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86884 S
9486884S

يواصل مشروع القرار التقليد الذي اتبع في الدورتين الماضيتين للجمعية العامة. فهو يجمع بين النهوض بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مع تشجيع التدابير العملية الضرورية للذود عن هذه المبادئ. وفي الوقت ذاته، وبالمقارنة مع سابقيه، يتسم مشروع القرار هذا بأهمية أكبر بالنسبة للسلم في جمهورية البوسنة والهرسك ولسلامة المبادئ التي تربط بيننا جميعا هنا في الأمم المتحدة على السواء.

وبينما لا يزال العدوان وانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة مستمرة بلا هوادة في جمهورية البوسنة والهرسك، فإن المبادئ الأخلاقية والشرعية يزداد تهميشا يوما بعد يوم. وفي هذه الأثناء يزداد السلم - حتى التدابير الضرورية لاقامة السلم - ابتعادا عما كان عليه من قبل.

اليوم يخضع ثلثا بلادي تقريبا للاحتلال الوحشي. وعلى مدى الأشهر الخمسة الماضية تعرض من تبقى من المسلمين والكروات البوسنيين في الأراضي المحتلة، والبالغ عددهم ٥٠ ٠٠٠ شخص أغلبهم من الرجال والنساء المسنين، لأعمال وحشية منتظمة و "للتطهير الإثني". وتتزايد هذه المعاناة فعليا في الكثير من أجزاء بلادي، على الرغم من الجهود الملتزمة للغاية التي يبذلها موظفو المعونة الإنسانية وقوة الأمم المتحدة للحماية.

وسريبرنيتسا، التي أصبحت قبل حوالي السنتين كلمة مترادفة للقصف الوحشي الموجه ضد المدنيين، تتعرض اليوم لشكل آخر من أعمال التنكيل والخنق غير الملحوظة ولكن المدروسة بقدر أكبر. إن سكان سريبرنيتسا لا يحرمون الآن من الغذاء والدواء الكافيين فحسب بل أيضا من العناية الصحية والقوت الضروريين للبقاء. وبسبب منع القوات الصربية العالم الخارجي من معرفة هذا الأسلوب الجديد من "التطهير الإثني" والقتل البطيء، يعاني المدنيون من أمراض شنيعة لم تشهدها الأمم المتحضرة مؤخرا، نجمت عن الآثار الجسدية والنفسية للحرمان من الملح ومساحيق التنظيف والصابون والحاجيات الأساسية الأخرى. وكأن لينينغراد الحرب العالمية الثانية عادت كواحدة من مستعمرات البرص التي كانت شائعة في العصور المظلمة في أوروبا.

وفي هذه الأثناء، تتعرض الآليات التي اعتمدها مجلس الأمن رسميا للتقليل من انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة والعدوان للتهميش المنتظم والتلاعب بها والنسيان حسب الأهواء. وإن قرارات مجلس الأمن، مثل القرار ٧٧٠ (١٩٩٢)، الذي يدعو إلى اتخاذ "التدابير الضرورية" لإيصال الإغاثة الإنسانية، أو حتى قرارات "المناطق الآمنة" - قرارات مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) - أصبحت مخلفات أثرية كما لو كانت عصبة الأمم هي التي اعتمدتها لا الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن قرارات مجلس الأمن الرامية إلى الذود عن القانون الدولي وعن ميثاق الأمم المتحدة، والتي هلل لها بأنها تبشر بعزيمة والتزام جديدين، ترقد الآن في خزائن الملفات الباردة، وكأنها في مشرحة تطفح بجثث المبادئ التي تنتظر الدفن الأخير والتأبين بالأعذار. لقد حان الوقت لا لانعاش الآليات العملية والقانونية التي تعلق عليها البوسنة آمالها فحسب بل أيضا لنفخ روح جديدة في المبادئ المفروغ منها أو التي يجري دوما تجاهلها.

إن مشروع القرار تزيد فقراته على ٥٠، لكن فقرتين منه فقط تعالجان مسألة حظر توريد الأسلحة. فموضوع مشروع القرار هذا ليس حظر توريد الأسلحة. إنه مشروع قرار يعتنق المبادئ الأساسية، ويشجع جهود السلم، ويعطي الأمل بالنجاح، ويحث على اتخاذ التدابير العملية التي قد تقلل من آثار "التطهير الإثني"، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، والمعاناة التي يجري إلحاقها عمدا. نعم، إنه يحث مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار لإعفاء جمهورية البوسنة والهرسك من الآثار غير المرتقبة واللامنصفة لحظر توريد الأسلحة، باعتبار ذلك خطوة حاسمة طال انتظارها صوب البحث عن السلم.

وللأسف، لابد لي أن أركز كثيرا في بياني على مسألة حظر الأسلحة، لأنه العنصر الأكثر تعرضا للطعن من جانب الذين يبعدون الأنظار عن مشروع القرار هذا. ولكن يتعين على أن أذكر الحاضرين هنا المستعدين لتأييد المبادئ القانونية والأخلاقية التي يستند إليها مشروع القرار هذا أن هذه المبادئ لا تطبق نفسها بنفسها، بل إنها في الحقيقة قد تطرح علينا خيارات صعبة.

وبالمناسبة، ينبغي لنا ألا نتوهم أن هذه المبادئ تحظى بتأييد عالمي من جانب جميع الحكومات الممثلة في هذه الجمعية. فالبعض منها يرغب في الحد من انطباق هذه المبادئ كمسألة نفعية، وبالتالي إنزال الكثير من دولنا، بما في ذلك جمهورية البوسنة والهرسك، إلى

المرتبة الثالثة داخل أسرة الأمم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

اليوم جمهورية البوسنة والهرسك. وبالأمس كانت تشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا، اللتان، من خلال تطبيق معايير مزدوجة، أصبحتا خراب عصبة الأمم. وغدا يمكن لأي منا أن يكون عرضة لذلك.

لقد كنا نأمل أن ينهض المجتمع الدولي دون تردد للدفاع عن بلادنا ويضع حدا للعدوان ولانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الموجهة ضد المدنيين. وللأسف أنه لم يفعل ذلك. فإذا كان المجتمع الدولي غير مستعد للعمل على صنع السلم، فلابد لنا إذن أن نعيد تأكيد تحفظنا وأن نطالب بتنفيذ هذه المهمة بأنفسنا.

إننا شاكرون حقا للمساعدة والالتزام، ولا سيما الاغاثة الإنسانية، المقدمة من خلال جهود العديد من الأفراد والمنظمات غير الحكومية والبلدان، وكذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الأمم المتحدة للحماية.

في ضوء ما يتعرض له آخرون من معاناة وعوز، مثل أولئك في رواندا، فإننا نشعر بأننا حقا من بين المحظوظين. وفي الوقت ذاته، يبدو أن البعض يستخدمون هذا الرد كلعنة لدفعنا إلى فترة من الحرب لا نهاية لها تخفف حدتها باغاثة للأعراض مقدمة على شكل مساعدة إنسانية.

وإذا سئلنا، فنحن على استعداد لاتخاذ القرارات الصعبة بأنفسنا. ولكننا لم نسأل، بل عوضا عن ذلك يملى علينا.

ولنكن واضحين. إذا كان لنا أن نختار بين استمرار دور قوة الأمم المتحدة للحماية، ومن الناحية الأخرى، الرفع الفعال لحظر توريد الأسلحة المفروض على حكومتنا، فإننا نختار بديل المعالجة المباشرة للأسباب الجذرية المستمرة والعدوان برفع الحظر على توريد الأسلحة. فتخلفنا في نهاية المطاف، سواء من حيث نوعية الأسلحة أو كميتها، هو الذي سمح بهذا العدوان أن يستمر وهو الذي اقتضى المساعدة القيمة التي تقدمها قوة الأمم المتحدة للحماية والآخرون لتخفيف آثار المعاناة.

إننا لا نستطيع أن نتوقع أن يستمر المجتمع الدولي بإطعامنا إلى ما لا نهاية، ولا يمكننا أن نطلب من الآخرين أن يخوضوا معاركنا؛ ولكننا نتوقع احترام حقنا في الدفاع عن النفس ورغبتنا في التحكم بمصيرنا، مرة والى الأبد.

لقد احتج البعض بأننا، بمجرد رفع حظر السلاح المفروض ضد جمهوريتنا، سنكون في الحال معرضين لقوة عسكرية أكبر وأننا قد نكتسح. وهذه الحجة تتجاهل أننا وضعنا في وضع غير ملائم تماما في بداية العدوان وأن جيشنا وسكاننا المدنيين ليسوا الآن، ولم يكونوا في أي وقت مضى مستفيدين سواء من رحمة الصربيين أو من تخفيف هجماتهم ضدنا. إن هذه مخاطرة يجب علينا، مرة أخرى، وبصرف النظر عن ذلك، أن نقرر موقفنا منها بأنفسنا. إن هذه مسألة لا يقررها الآخرون - حتى بفرض أنهم يعملون لما فيه مصلحتنا.

يحتج البعض الآن، بأن البوسنيين، في الواقع، أقوياء جدا بالفعل، وبأنهم لا يحتاجون إلى مزيد من أسلحة الدفاع عن النفس. ولما كانت البوسنة والهرسك بلدا لا يزال ثلثا أراضيه محتلين، ولا تزال مدنه، بما في ذلك عاصمته، محاصرة، ولا يزال سكانه يتعرضون لجرائم ومعاناة لا توصف، وعدوه يرفض قبول خطة سلام متبناة دوليا، فإنه مما يعد بالفعل هروبا من الحقيقة الإدعاء بأننا أقوياء جدا فعلا.

وبشكل أكثر مباشرة، هذا الادعاء يتناقض مع مركزنا كدولة عضو في الأمم المتحدة، ومع سيادتنا ووحدة أراضينا.

بصراحة، نشك في أن هناك فلسفة أكثر سخرية يجري العمل بها. إن البعض يتصورون أنه لأن جمهورية البوسنة والهرسك في صفها الشرعية والمبادئ الأخلاقية بينما الصربيون في صفهم القوة العسكرية، فإن التكافؤ أو التساوي الضروري لضمان التوصل إلى التسوية متوفر. وإنني أخشى أن يكون احتكارنا للشرعية والمبادئ الأخلاقية لم يترك لنا سوى الضحايا، بينما لم ير الجانب الصربي أي مبرر لكبح تفوقه العسكري في سياق هذه المعادلة المتصورة.

هذا النهج الذي يدعو للسخرية لا يزال يمثل فشلا تاما من جميع النواحي. ومرة أخرى يجب أن نسأل: أي نوع من ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ القانونية هذا الذي: نتمسك به إذا كانت القوة العسكرية يضفي عليها الطابع

الشرعي كمقابل موازن للشرعية والمبادئ الأخلاقية لإجبار شعب على قبول أية تسوية؟

في يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ظهر رئيسنا السيد على عزت بيغوفيتش أمام هذه الجمعية وعرض حلا توفيقيا بأن يقوم مجلس الأمن برفع حظر الأسلحة رفعا وقتيا، بينما يؤجل التطبيق العملي - التطبيق الفعلي - لمدة ستة أشهر. والحقيقة أن هذا العرض التوفيقي وارد في نص مشروع القرار المعروض على الجمعية. وغرضنا من طرحه هو زيادة الضغط على صرب كراديتش ليقبلوا وينفذوا خطة سلام فريق الاتصال، بينما يتاح وقت أطول تحتى يحدث الضغط أثره قبل الرفع الفعلي. ونحن نعتبر هذه أكثر الوسائل فعالية لتنسيق جهودنا جميعا - جهود البوسنيين، وفريق الاتصال، ومجلس الأمن، والدول المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، وسائر المجتمع الدولي - للبحث عن السلم، وكطريقة لتقليل الأثر غير المواتي الممكن على الجهود الإنسانية التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية وغيرها.

ولسوء الحظ، أن عرضنا فهم فهما خاطئا بأنه دليل على الخوف وعلى التذبذب. وليس الأمر كذلك. فكما قلنا، في ظل الخيار، سنكون واضحين بشأن ما ينبغي عمله، حتى وإن كان التطبيق الفوري ممكنا. إن عرضنا التوفيقي علامة على أننا ملتزمون باللجوء إلى كل خيارات السلام وتقليل الآثار السلبية المحتملة.

إن فريق الاتصال نفسه عرض، كجزء من خطته لإحلال السلام في جمهورية البوسنة والهرسك، أن يرفع حظر الأسلحة ردا على رفض صرب كراديتش لاقتراح السلام. لقد قبلنا خطة السلام رغم أنها تطالبنا بأصعب التنازلات - بل حتى أكثرها ظلما. ورفض صرب كراديتش خطة السلام، معتقدين بأن لديهم القوة العسكرية للإبقاء على الاحتلال والوضع القائم.

واليوم نؤكد مجددا عرضنا بأن يؤجل الرفع الفعلي لحظر الأسلحة لمدة ستة أشهر، لكننا لا يمكن أن نواسى بعد الآن بوعود لا تتحقق أبدا، وقد تكون، في الواقع مستحيلة الوصول إليها تماما كنهاية قوس قزح. بل إننا سنوافق على مزيد من التأجيل إذا كانت هناك دلائل ملموسة على إحراز التقدم نحو السلم، بما في ذلك قبول صرب كراديتش خطة سلام فريق الاتصال.

ونسأل مرة أخرى: متى ستقوم جميع دول فريق الاتصال الدائمة العضوية في مجلس الأمن - بجانب الولايات المتحدة - وهي فرنسا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، بالوفاء بالتزامها أخيرا برفع حظر الأسلحة؟ إنها تقول مرة أخرى أن الوقت غير ملائم الآن، وأن جميع الخيارات الأخرى لم تجرب. ولكنها في كل مرة ردت فيها على هذا السؤال في مناقشات مجلس الأمن خلال العامين الماضيين قالت "لم يحن الوقت بعد".

إننا يمكننا بالتأكيد أن نلمح دوافع شريرة في هذه الممارسة المستمرة دوما، لكننا لا يسعنا إلا أن نتجنب الاستغلال غير النهائي لحسن نيتنا ولالتزامنا بالسلم.

في العديد من ثقافاتنا وأممنا، قوس قزح هو رمز الأمل. وقد قيل لنا طوال عامين ونصف العام حتى الآن إننا يجب أن نسلك الطريق حتى نهاية قوس قزح، نحو السلم. لعامين ونصف العام، حيث رفضت جهود السلام واستمر العدوان، قيل لنا ليس اليوم، ولكن ربما غدا، سيحين الوقت في آخر الأمر لرفع حظر الأسلحة المفروض على الضحية، حتى يمكننا الدفاع عن أنفسنا.

لقد تعبنا من الجري وراء نهاية قوس قزح. وفي الحقيقة، ليس هناك أي قوس قزح فوق جمهورية البوسنة والهرسك. بل إن البوسنة والهرسك غارقة تحت أمطار الحرب، والتطهير العرقي، والحصار والمعاناة. فأرجوكم لا تعطونا وعودا بثروات طائلة أخرى عند نهاية قوس قزح. إننا نريد فقط أن نضع حدا للعاصفة التي تجتاح جمهوريتنا كلها.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في البوسنة والهرسك لا تزال تمثل أخطر أزمة دولية واجهت المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. لقد مرت نحو ثلاث سنوات، ولا يزال وبال وفظاعة العدوان و "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك دون حل. لقد توفي ما بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ فرد منذ حزيران/يونيه ١٩٩١، وتحول ٢,٧ مليون من البشر إلى لاجئين. وما يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ من النساء البوسنيات اغتصبهن الجنود الصربيون في حملة منتظمة للإهانة والإرهاب النفسي. وإذا ما كانت الأمم المتحدة حقا آخر مكان تلجأ إليه الشعوب التي يمارس ضدها الإرهاب والأمم

المحاصرة، ألا ينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أن يتحمل ذنب هذه المآسي المروعة؟

إن مناقشتنا هنا اليوم لا يمكن أن تعبر عن ألمنا. ورسالتنا إلى الصرب وإلى الدول الكبرى وإلى مجلس الأمن ينبغي أن تكون قوية واضحة: إننا نرفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإن مرتكبي الإبادة ومنتهكي حقوق الإنسان سيقدمون إلى المحاكمة، وأن المجتمع الدولي مصمم بشكل جماعي على التمسك بحكم القانون. ويجب علينا أيضا أن نذكر المجلس بالتزاماته، بمقتضى الميثاق، بحفظ السلم والأمن وبحاجته إلى إعادة تأكيد حق البوسنة والهرسك الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للمادة الحادية والخمسين.

لقد اتخذ مجلس الأمن أكثر من ٦٣ قرارا بشأن هذا الموضوع، واتخذت الجمعية العامة ١٧ قرارا. لكن هذه القرارات جميعها كانت مجرد تحذيرات: لم تترك أثرا يذكر على الساحة.

لقد ذكرنا مرارا أن مجلس الأمن يمكنه، ويجب عليه، أن يعمل لإنهاء هذا الصراع. وعدم قدرة المجلس على التصرف بشأن البوسنة والهرسك يبدو مزريا إذا قورن بقراراته وإجراءاته الناجحة نسبيا فيما يخص أجزاء أخرى من العالم. فهل هو نقص في القدرة أم نقص في الموارد أم نقص في القيادة والإرادة السياسية الذي أسفر عن فشل استخدام جميع الوسائل الضرورية لضمان النجاح في معالجة الحالة في البوسنة والهرسك؟

فيما يتعلق بموضوع البوسنة والهرسك، لم يعد سرا أن المجلس يعاني من انقسامات خطيرة بين بعض الدول الكبرى ذات المصالح الخاصة المتنافسة. وبينما تحتل هذه الدول مرتبة أخلاقية عالية بالنسبة لحقوق الإنسان والديمقراطية، يبدو أنها لا تأبه بانتهاكات حقوق الإنسان الجماعية وأعمال العدوان والإبادة في البوسنة والهرسك.

لقد أشار تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد تاديوش مازوفيسكي إلى أن الأعمال العسكرية القاسية التي قامت بها قوات صرب البوسنة حولت المناطق التي حددتها الأمم المتحدة بوصفها مناطق آمنة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) إلى مناطق تحت الحصار. وفي الحقيقة، كانت مناطق الأمم المتحدة الآمنة، وخاصة سراييفو، أهدافا مفتوحة لهجمات صربية عشوائية بالمدفعية والهاون.

لذلك ليس من المستغرب أن يواصل الصرب استهزاءهم العلني بقرارات مجلس الأمن. فليس ثمة خوف على الاطلاق من جانب المعتدين من أن يعاقبوا على انتهاكاتهم للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وقد قيل بأن الصرب نزعوا سلاح قوات الأمم المتحدة وأهانوها، وأطلقوا نيرانهم عليها عن كثب، وسرقوا الأسلحة الثقيلة الموضوعة تحت حراستها. وفي نيسان/ابريل وضعوا نحو ٤٠ مراقبا عسكريا تابعين للأمم المتحدة تحت الإقامة الجبرية الفعلية لعدة أيام، واضعين حراسة خارج أبوابهم. وقاموا المرة تلو الأخرى بانتهاك "منطقة حظر الطيران" التي أعلنتها الأمم المتحدة في البوسنة، علاوة على المناطق المحظور وضع الأسلحة الثقيلة فيها حول سراييفو وغورازده. ولقد ماطلوا في الوفاء بالآجال النهائية التي حددتها الأمم المتحدة والتي يفترض أنها صارمة، وخرقوا وقف اطلاق النار، واعتبروا الوعود أدوات للخداع وليس كلمات شرف. وأخيرا، رفضوا خطة السلام التي اقترحها فريق الاتصال الغربي دون أن ينالهم أذى.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر اعتمد المجلس، في مزيج من العمل اليائس والاغراء السياسي، القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي رفع الجزاءات جزئيا عن صربيا والجبل الأسود. إننا نعتبر الاعتماد المتعجل للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) نكسة كبرى للجهود الدولية المبذولة لكفالة السلم مع العدل في البوسنة والهرسك. لقد حدث ذلك في وقت من التصعيد الحاد في العنف الذي يتعهده الصرب ضد الشعب البوسني، وتجدد العمل على خنق سراييفو، وتكثيف حملة "التطهير العرقي" في بانجالوكا وبيجيليجنا وبريجيدور.

ويود الوفد الماليزي أن يذكر المجلس بأن القوات المعارضة للحكومة الشرعية للبوسنة والهرسك تواصل الاستفادة من دور صربيا والجبل الأسود في الحرب في الماضي والحاضر، وبخاصة وراثة أسلحة الجيش الوطني اليوغوسلافي. ولا نستطيع أن نتجاهل أن السعي من أجل صربيا الكبرى خطط له وناصره نظام الحكم في بلغراد.

وفي حين أننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) بشأن توسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لمدة ستة أشهر أخرى، فإننا نشعر بالقلق العميق من جراء الدلائل الناجمة عن التهديدات التي وجهتها بلدان معينة بسحب قواتها من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إذا ما رفع الحظر عن الأسلحة. هذه التهديدات لم تعمل إلا على تشجيع الصرب، الذي ينتهجون بعدئذ مزيدا من التصلب. إن الصرب، بآلتهم الحربية الأكثر تفوقا،

ينتظرون انسحاب الأمم المتحدة ليواصلوا السعي من أجل حلمهم بصربيا الكبرى.

وفي نفس الوقت، يجب أن تؤكد الجمعية العامة على أن انسحاب بعض مفارز القوات من قوة الحماية لن ينهي دور الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وحقيقة، ينبغي ألا تفكر الأمم المتحدة مليا في مثل هذا الانسحاب بالنظر إلى أن هناك أكثر من ٦٣ قرارا تتعلق بالبوسنة والهرسك يتعين على مجلس الأمن أن يدافع عنها وينفذها.

ونشعر في هذا الصدد أيضا بالانزعاج بسبب تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الذي يبدو فيه وكأنه يتخذ استعدادات مبكرة لسحب قوة الحماية. فلا يجب علينا أن نترك البوسنة والهرسك تحت رحمة الصرب وقد تخلت عنها الأمم المتحدة. إن على المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا بالبقاء في البوسنة والهرسك. ومن جانبنا، فإن ماليزيا على استعداد للبقاء ومواصلة المشاركة في قوة الحماية، وهي ملتزمة بذلك.

كما يجب علينا أن نعرب عن القلق بشأن ما يسمى بحياد قوة الحماية في الإبقاء على الوضع القائم، الأمر الذي يحابي في التحليل النهائي صرب البوسنة. فيبدو أن قوة الحماية قد قبلت رأي صرب البوسنة بأن حصار سراييفو ووضع سكانها المدنيين كرهائن يعتبر تدبيرا عسكريا مضادا مشروعا. وقد أفضى ذلك أيضا إلى تصور بأن قوة الحماية تخشى إغضاب صرب البوسنة. كما أن البعض داخل قيادة قوة الحماية اختاروا أن يصفوا أي عمل عسكرية بوسني بأنه ضار وليس كتدابير مشروعة للدفاع عن المدنيين والمصالح السيادية. ومن المؤكد أنه لا يمكن لقوة الحماية أن تعامل الضحايا والمعتدين على قدم المساواة. والدعوة إلى الإبقاء على الوضع القائم إنما تفيد الصرب فقط الذين يحتلون بالسلاح والقوة ٧٠ في المائة من الأراضي. ولا تستفيد قضية العدالة من المحاجة بأن الحفاظ على حياد قوة الحماية مرادف للإبقاء على الوضع القائم. كما لا يستطيع وفدي أن يفهم المفهوم الجديد الخاص بالاقتصاص النسبي. فما هو الاقتصاص النسبي الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة مقابل إزهاق ٢٠٠ ٠٠٠ - ٣٠٠ ٠٠٠ روح واغتصاب ٥٠ ٠٠٠ امرأة بوسنية؟

إننا نثني على ٣٩ ٧٩٥ من حفظة السلم وعلى حكومات ٣٦ بلدا ممن قدمت مساهمات. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا وأن يرفض جميع الجهود الماكرة التي ترمي إلى إثارة الشكوك حول أقسام معينة من حفظة السلم على أساس الدين. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن حفظة السلم من البلدان النامية، بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي، ينتمون إلى خلفيات متعددة الثقافات ومتعددة الأديان. فنرجو ألا تهينونا بالتشكك في نزاهتنا والتزامنا بقضية الأمم المتحدة.

ويود الوفد الماليزي أن يبرز مرة ثانية القرارات الشجاعة التي اتخذتها قيادة البوسنة والهرسك بالبحث عن حل عادل ودائم. فعلى الرغم من الصعوبات التي تلاقيها مع خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال الغربي، فإنها قبلت الخطة ابتغاء للسلم وإنهاء للمعاناة البشرية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي هذه الجمعية، اتخذ الرئيس علي عزت بيغوفيتش قرارا جريئا باقتراحه فترة إرجاء لستة أشهر قبل رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، فقطع بذلك الميل الأخير إلى السلام.

لقد بدأ مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن إجراء محدد طال انتظاره يكفل ألا ينطبق حظر الأسلحة بعد الآن على البوسنة والهرسك. وقد بادرت الولايات المتحدة بهذه الخطوة التي تحظى بالترحيب. ونحن نشيد بالولايات المتحدة لتصدرها لهذه المبادرة.

ونود اغتنام هذه الفرصة لمطالبة الجمعية بإعطاء تأييد ساحق لمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن بشأن هذه الخطوة من أجل تيسير نظر المجلس الإيجابي فيه. لقد حان الوقت كي تجعل الجمعية العامة صوتها مسموعا في تأييد حق دولة محاصرة في الدفاع عن النفس. إننا نأمل في أن اجتماع مجلس الأمن المقبل، وعلى خلاف اجتماع حزيران/يونيه ١٩٩٣، سيؤيد مشروع القرار الذي يلتمس رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك.

وفي نفس الوقت نود أن نوجه نداء مفتوحا إلى جميع أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين، بأن يؤيدوا مشروع القرار وتناشد حكومتي على وجه الخصوص الصين وأعضاء غير دائمين مثل نيوزيلندا والبرازيل والأرجنتين والجمهورية التشيكية، والأعضاء الآخرين غير المنحازين، بأن يكفلوا ألا تحرم البوسنة والهرسك بشكل ظالم بعد الآن من حقها المتأصل في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين.

وتؤيد ماليزيا تماما الجهود التي يبذلها المنسق الخاص لسراييفو بموجب قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤). وقد ساهمت حكومة ماليزيا حتى الآن بمبلغ ٠٠٠ ٠٥٠ ١ دولار في الصندوق الاستئماني لإعادة الخدمات العامة الأساسية لسراييفو التابع للأمم المتحدة، وشاركت في المؤتمر الأول للمانحين لخطة العمل الذي عقد في فيينا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونأمل بأن يتسنى للمنسق الخاص أن يبدأ المرحلة الأولى من الخطة المتصلة بالحاجات الملحة قبل بدء الشتاء من أجل استعادة الحياة الطبيعية لشعب سراييفو. إننا نرغب في مناشدة المجتمع الدولي بدعم تعمير جمهورية البوسنة والهرسك واصلاح مرافقها وتعبئة الموارد من أجل ذلك.

ختاما، يود وفدي أن يناشد بتقديم أوسع تأييد ممكن لمشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن البوسنة والهرسك، باسم الإنسانية وحكم القانون. فلا تستطيع الجمعية العامة، الممثلة لإرادة المجتمع الدولي، أن تتجاهل توسلات الشعب البوسني ومحنته. ويجب على الجمعية العامة، بعد أن تستمع لمداولاتنا، أن ترسل رسالة واضحة وقاطعة إلى مجلس الأمن والدول الكبرى الرئيسية والمعتدين. وإذا ما عجز المجلس عن الوفاء بمسؤوليته المحددة في الميثاق، فقد لا يكون أمام العضوية العامة حينئذ خيار آخر غير أن تطلب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اقترح، إذا لم يكن هناك اعتراض، اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند اليوم الساعة ١١/٠٠.

تقرر ذلك.

السيد خوشرو (جمهورية إيران - الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الهجمات المسلحة التي لم يسبقها استفزاز والعدوان الصربي المستمر على جمهورية البوسنة والهرسك، إلى جانب استمرار محنة الشعب المسلم في ذلك البلد، حتمت على الجمعية العامة أن تناقش الحالة في البوسنة والهرسك مرة أخرى. ومنذ العام الماضي شهدنا عدد لا بأس به من التطورات الإيجابية، وللأسف، السلبية أيضا. ففي الوقت الذي أظهرت فيه حكومة جمهورية البوسنة والهرسك أقصى قدر من المرونة وروحا من المصالحة والتوفيق، لم يتخذ أي إجراء جاد ضد تعنت الصرب المستمر.

إن أعمال العدوان الواضحة على جمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، دخلت عامها الثالث. ومنذ نشوب الصراع أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة لكنها للأسف لم توقف المعتدين عن الاستمرار في جنونهم وبدلا من ذلك، حرمت أمة من حقها الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس، المعترف به في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك، ونتيجة لعدم قدرة مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته أو عدم رغبته في ذلك، ما زال الصرب سادرين في تشددهم بشأن استمرار ممارساتهم للإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك.

إن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمناطق الآمنة ومناطق الاستثناء، أمر ذو أهمية حيوية بل إنه عنصر أساسي للحل الشامل. ومع ذلك، زاد في الآونة الأخيرة تكثيف الحصار على سراييفو وغيرها من مدن البوسنة والمناطق الآمنة، وتعرضت سلامة سكان تلك المناطق لخطر جسيم من جانب قوات الصرب. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يظهر الحسم الملائم لدعم قراراته ولمواجهة العنف والتعنت الصربيين. ولا بد من حماية المناطق الآمنة، كما يجب توجيه قوة الأمم المتحدة للحماية لاتخاذ التدابير اللازمة وفقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، وعلاوة على ذلك، يتعين على مجلس الأمن، دون مزيد من التأخير، أن ينفذ بالكامل قراره ٧٧٠ (١٩٩٢) لضمان تدفق المساعدة دون إعاقة، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والوقود، ولا سيما للمناطق الآمنة في البوسنة والهرسك.

لقد قبلت حكومة البوسنة والهرسك خطة السلام بشجاعة. وقد برهنت حكومة البوسنة، بما لا يدع مجالا لأدنى شك، على رغبتها الصادقة في تحقيق السلم. ومن ناحية أخرى رفض الجانب الصربي خطة السلم عمليا وتحدى إرادة المجتمع الدولي دونما عقاب. إن إخفاق مجلس الأمن، في الواقع، في اتخاذ تدابير جادة لتشجيع الصرب على التخلي عن سياسة التعنت التي ينتهجونها والامتثال لخطة السلم، أرسل بإشارة خاطئة إلى المعتدين ومن يؤيدونهم في صربيا والجبل الأسود. وهناك دليل واضح على الروابط التي تربط بين صربيا والجبل الأسود والصرب البوسنيين المسؤولين عن العدوان وعن الانتهاكات الجماعية الضخمة لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. ان كون مجلس الأمن قد كافأ صربيا والجبل الأسود بتخفيف الجزاءات بالرغم من دعمها لقوات الصرب البوسنيين لا بد وأن يثير الحنق حقا. إن وزراء

خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعهم في ايلول/سبتمبر الماضي بنيويورك لاحظوا باستياء اعتماد مجلس الأمن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) المتعلق بتخفيف الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود. وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أن:

"... اعتماد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) كان مبتورا وسابقا لأوانه، ولن يؤدي إلى تعزيز إقامة سلم عادل في البوسنة والهرسك".

وقد تأكد الآن أن استنتاجهم كان واقعيا.

منذ وقت ليس ببعيد، عندما خاطب الرئيس عزت بيغوفيتش الجمعية، وطرح مقترحه المتعلق بمسألة حظر السلاح على البوسنة، أظهر مرة أخرى روح المصالحة والتوافق التي أصبحت رمزا لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ووفد بلادي يكرر مطالبته برفع حظر الأسلحة المفروض بطريقة ظالمة على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، وفي الوقت ذاته يرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس عزت بيغوفيتش، ويؤيد مقترحه التوفيقي. وفي هذا السياق، يتعين على مجلس الأمن أن يعلن أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على حكومة البوسنة والهرسك، ولا بد من رفع حظر الأسلحة غير العادل المفروض على البوسنة بالطريقة التي تجلت في مقترح الرئيس عزت بيغوفيتش. وأي قرار يصدر من جانب مجلس الأمن يقصر عن هذا المطلب العادل من شأنه بالتأكيد أن يشجع المعتدين على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية. إن الشعب البوسني يجب ألا يُهدد بسحب قوات معينة من قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة والهرسك. وقد أعربت البلدان الإسلامية في مناسبات متعددة عن استعدادها لتقديم مزيد من القوات إلى قوة الأمم المتحدة للحماية ويتعين على مجلس الأمن والأمين العام أن يستغلا هذا العرض ويقوما باتخاذ الترتيبات اللازمة.

لقد أيد وفد بلادي إقامة المحكمة الدولية للمحاكمة على جرائم الحرب التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة والآن وقد أزيلت كل أسباب التأخير في عمل المحكمة، يمكن الشروع في العملية القضائية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه المحكمة، دون تأخير، من تأدية وظيفتها المتمثلة في تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة إلى المحاكمة.

في ختام بياني أود أن أكرر مرة أخرى تأييد حكومة بلادي للحكومة البوسنية في نضالها ضد العدوان والإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية المشتركة عن تأييد واستعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وفي هذا السياق، يشارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار الخاص بالبوسنة والهرسك، المقترح نظره في الجمعية العامة ويؤيده بقوة. ويتضمن مشروع القرار هذا عناصر ومبادئ ضرورية، واعتماده سيوضح موقف المجتمع الدولي المشترك في معارضة عدوان الصرب وتعنتهم.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يحزننا أن نضطر مرة أخرى إلى الاجتماع هنا لننظر في الحالة المأساوية السائدة في جمهورية البوسنة والهرسك. ومن بواعث الألم العميق أن نحد شعبها يواجه شتاء رابعا دون أن تلوح له بادرة أمل في استعادة السلم في كل أنحاء بلده. وحتى مع وزع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، شهدنا طوال السنوات الثلاث الماضية أرواحا لا تعد ولا تحصى تزهق لأناس أبرياء، بينما يجبر الملايين من الناس على ترك ديارهم. وما زلنا نشهد العديد من أعمال العنف الرهيبة؛ وتظل المذبحة التي وقعت في سوق سراييفو المركزي في شهر شباط/فبراير الماضي ماثلة بشكل خاص في أذهاننا. فهناك إذن العديد من الأسباب التي تدعو حقا إلى اليأس.

غير أنه سيكون من الخطأ الفادح أن يستنتج المجتمع الدولي من ذلك أن الحالة لا أمل فيها وأن علينا أن نركن إلى الاستسلام. فلو قيمنا التطورات التي وقعت طوال العام الماضي، فإننا لا يسعنا إلا أن نستشف أنه تحقق بالفعل بعض التقدم الحقيقي في البوسنة والهرسك. فما مدى السوء الذي ستكون عليه الحالة اليوم بدون وجود قوة الأمم المتحدة للحماية، التي توفر خدمات شتى في المجال الإنساني وفي مجال حفظ السلام؟ لقد كانت جهودها فعالة بشكل واضح في خفض مستوى العنف واحتواء الصراع. وعلاوة على ذلك، يعزى الفضل بقدر لا بأس به إلى جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة في إنهاء النزاع الذي كان قائما بين حكومة البوسنة والهرسك والكروات البوسنيين، مما أدى إلى تكوين اتحاد فيدرالي بين المجتمعين المتجاورين. كما لا يجوز لنا أن نتجاهل الجهود المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في حماية المناطق الآمنة، وإنفاذ

منطقة الاستبعاد، مما أدى إلى كبح القتال الوحشي في سراييفو وغورازده وبعض المدن الأخرى. وربما كان أهم تطور حدث هذا العام تشكيل فريق الاتصال، الذي تم قبول مقترحه الخاص بالتقسيم الإقليمي من جميع الأطراف، باستثناء الصرب البوسنيين مع الأسف. أخيرا لا يسعني إلا أن أنوه بقرار الرئيس ميلوسفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالاستجابة إلى مناشدات المجتمع الدولي لإغلاق حدود بلده مع البوسنة والهرسك.

وبالنيابة عن حكومة اليابان، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حارة بمجلس الأمن وفريق الاتصال، والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على جهودهم المتفانية الرامية إلى استعادة السلم في البوسنة والهرسك وتقديم المساعدة الإنسانية إلى شعبها. ويستحق أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية والبلدان المساهمة بقوات امتناننا وتقديرنا بشكل خاص.

بالطبع، لا تزال الحالة هشة للغاية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. لكنني أرى أن من المهم أن نعترف بالمنجزات التي تحققت بفضل الجهود الموحدة والمستمرة من المجتمع الدولي، حتى يمكن أن نسترشد بها في المحافظة على التقدم المحرز والبناء عليه في الأشهر المقبلة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرارين ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذين شددا الجزاءات الاقتصادية المفروضة على الصرب البوسنيين، ورفعا جزئيا الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وإذا وفت يوغوسلافيا بالتزاماتها خلال فترة الـ ١٠٠ يوم البدئية، فسيمكن عندئذ النظر في امكانية تخفيف الجزاءات بدرجة أكبر. ويجب أن يكون الغرض من هذين القرارين إرسال إشارة قوية مؤداها أن الذين يرفضون السلم سيتم عزلهم، بينما سيحظى الذين يتعاونون في عملية السلم بالاعتراف الدولي. واستنادا إلى هذا النهج، الذي تؤيده اليابان بإخلاص، ينبغي جعل الصرب البوسنيين يدركون أنهم قد يجدون أنفسهم معزولين تماما في الساحة الدولية، وألا يتوقعوا الحصول على أي عون أو مساعدة من أية جهة. ونحن نحث جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشدة على أن تواصل التعاون مع المجتمع الدولي، وأن تستخدم نفوذها لإقناع الصرب البوسنيين على أن يفعلوا نفس الشيء. وعلاوة على ذلك، ترى اليابان أن الاعتراف المتبادل بالحدود الدولية سيكون أهم شرط ضروري عاجل لتحقيق المزيد من التقدم صوب إحلال السلم.

لقد مدّ مجلس الأمن مؤخرا ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر أخرى. ونظرا لأن مستقبل قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتجاوز تلك الفترة يكتنفه الغموض، فإن عدم تحقيق تقدم كبير في ذلك الوقت يمكن أن تكون له عواقب وخيمة جدا. والواقع، أنه قد تكون هذه أفضل فرصة، بل وآخر فرصة، تتاح لنا لتحقيق تسوية عادلة ودائمة. ولكن الشهور تمضي بسرعة كبيرة، وعلى المجتمع الدولي، المتحد في نهجه، أن يضاعف من جهوده لتسهيل التوصل إلى حل سلمي.

وفي هذا السياق، ترى اليابان أن مسألة رفع حظر الأسلحة تشكل مشكلة خطيرة في هذه الحالة. ولا بد من توخي أقصى قدر ممكن من الحذر في هذه المسألة، فهنالك خطر حقيقي جدا يتمثل في أن اتخاذ هذه الخطوة يمكن أن يصعد القتال بما يتجاوز قدرتنا على السيطرة عليه، كما أنه قد يعرض للخطر سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية.

وتؤمن اليابان إيمانا لا يتزعزع بأن الصراع ينبغي تسويته من خلال المفاوضات؛ فعندئذ فقط يمكن أن يستتب السلم ويترسخ في كل أنحاء الأقليم وفيما بين جميع سكانه. وفي الوقت ذاته، تشدد اليابان بقوة على أهمية الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية. لذلك، تعهدت اليابان في الشهر الماضي بتقديم ٢٠ مليون دولار للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة.

ومن الشواغل الرئيسية الأخرى بالنسبة لنا إعادة بناء سراييفو وتعميرها، ونحن في اليابان لا ندخر وسعا في سبيل ضمان تلبية الاحتياجات العاجلة لشعب هذه المدينة قبل أن تبدأ مصاعب فصل الشتاء في الظهور.

لقد شددت في ملاحظاتي على أهمية الجهود الدولية القوية والمستمرة. مع ذلك، فإن شعب البوسنة والهرسك وقادتها وحدهم هم الذين يمكنه، في التحليل النهائي، أن يقرروا مصير بلدهم. ومن الضروري أن تقوم كل الأطراف في تلك المنطقة المضطربة بتوجيه جهودها نحو التسوية الشاملة القائمة على التفاوض. وأملي أن

جهدهم سيتعزز بإعلامهم أن بوسعهم أن يعولوا على المجتمع الدولي في الحصول على التشجيع والتوجيه والدعم المعنوي والمادي.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): في الوقت الذي بعثت فيه نهاية الحرب الباردة الأمل في إقامة علاقات دولية قائمة على أسس السلم والأمن والتعايش والتنمية، وحل المنازعات بين الدول بالحوار والطرق السلمية، نجد أن الحالة في البوسنة والهرسك تزداد تعقيدا وتدهورا، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الصرب البوسنيون ضد شعب البوسنة والهرسك، والتي تشمل كل سبل الإبادة الوحشية والتطهير العرقي والقصف العشوائي وتدمير الممتلكات والتجويع والتهجير المستمر ومحاصرة المدن ومخيمات اللاجئين، متحدين بازدراء كافة القرارات الدولية غير عابئين بالنتائج الخطيرة المترتبة عليها.

بالرغم من القرارات الدولية والبيانات الرئاسية العديدة الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن، نجد أن المجتمع الدولي ما زال عاجزا عن الاضطلاع بمسؤوليته نحو ايقاف هذا العدوان السافر الذي يتعرض له شعب البوسنة والهرسك، والذي لا يهدد بأبعاده منطقة البلقان فحسب وإنما أيضا السلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإنه لا يمكن للمجتمع الدولي في ظل عالمنا المعاصر أن يغض الطرف عن هذه الممارسات أو أن يتقاعس عن اتخاذ التدابير الحاسمة والفاعلة لوضع حد للعدوان الصربي البوسني وإزالة آثاره.

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يرى أن الإجراء الدولي الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا والمعني "بتخفيف الحظر على صربيا والجبل الأسود"، قد تجاهل موقفها الداعم للجانب الصربي المعتدي، ذلك مقابل وعود مزعومة بإغلاق الحدود مع الجانب الصربي البوسني، والتي أشارت التقارير والشواهد الدولية الى عدم جديتها، نظرا لاستمرارية وصول امدادات الدعم الحربي الى الطرف المعتدي الذي ما زالت تقاتل الى جانبه عناصر من قوات مرتزقة قادمة من صربيا والجبل الأسود.

إن وفد بلادي يرى أنه إذا كان لا بد من هذا الموقف الدولي الجديد إزاء يوغوسلافيا الاتحادية فإنه يجب أن تصاحب هذا الموقف تدابير أخرى من شأنها أن تمنع مكافأة الطرف المعتدي على حساب الطرف الضحية، بحيث تشمل هذه التدابير تنفيذ ترتيبات لمراقبة دولية حازمة تمنع تسريب عتاد الدعم العسكري للجانب الصربي المعتدي عبر الحدود المشتركة مع صربيا والجبل الأسود، الى جانب ضرورة أن تعترف حكومة يوغوسلافيا الاتحادية اعترافا رسميا بجمهورية البوسنة والهرسك وحدودها الشرعية، وأن تتعهد بتنفيذ القرارات الدولية وتسليم مجرمي الحرب للمحكمة الدولية، اضافة الى ممارسة الضغط على الجانب الصربي البوسني للقبول الفعلي وليس التكتيكي لخطة السلام التي وضعتها مجموعة الاتصال، وأيدتها الأمم المتحدة وجمهورية البوسنة والهرسك.

لقد أعربت بلادي حكومة وشعبا وفي كل المناسبات عن أسفها واستيائها العميقين للأوضاع المتردية التي يعيشها شعب جمهورية البوسنة والهرسك، وبالخصوص المسلمين منهم، وما يعانيه من جراء استمرار ممارسات العدوان الصربي البوسني عليه، والتي امتدت لتشمل أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وبعثات الإغاثة والمساعدات الإنسانية. وإننا بهذا الصدد وإذ نسجل بكل إجلال وتقدير تأييدنا الكامل لجمهورية البوسنة والهرسك، فإننا نجدد إدانتنا الشديدة للعدوان الصربي، ونؤكد مجددا على أهمية وضرورة احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يجب على المجتمع الدولي أن لا يخضع للمساومة الرخيصة تحت أي ظرف كان. ولتحقيق هذه الغاية ندعو الأسرة الدولية ممثلة بمجلس الأمن الى إعادة النظر في أسلوب معالجة الحالة السائدة في البوسنة والهرسك، بحيث يشمل اجراءات وتدابير أكثر فعالية تحقق التسوية السياسية العادلة والدائمة لتلك الأزمة، وفقا لروح ونصوص الميثاق وبما يفرض الامتثال الكامل غير المشروط لقواعد الشرعية الدولية وإزالة العدوان والحصار عن شعب وأرض هذا البلد العضو في الأمم المتحدة.

وفي ظل فشل كافة الجهود الدبلوماسية الدولية في الوصول حتى الآن الى حل سياسي دائم للحالة في البوسنة والهرسك، فإن بلادي تجدد دعوتها أمام الجمعية العامة، ونخص بالذكر هنا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الى السعي لإيجاد حل عادل لهذه الأزمة عن طريق الاجراءات التالية:

أولا، وضع آليات واضحة ومحددة ترغم القوات الصربية البوسنية على الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها استنادا الى خطة السلام الدولية.

ثانيا، السماح لجمهورية البوسنة والهرسك بالدفاع عن النفس، وهو حق شرعي وفقا لأحكام المادة الحادية والخمسين من الميثاق، الأمر الذي يتطلب رفع حظر الأسلحة المفروض عليها.

ثالثا، دعم استخدام القوة الجوية من جانب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بحيث يمكن الاستعانة بهذه القوة لردع انتهاكات القوات الصربية البوسنية فورا في المناطق الصربية، دون توجيه إنذار مسبق لها.

رابعا، تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك ومنحها مزيدا من صلاحيات القوة لضمان قيامها بدور أكثر فعالية في توفير الحماية الدولية المناسبة للسكان المدنيين، ولحركة مرور قوافل المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق لا بد من تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، ولا سيما المتعلق منها بوقف إطلاق النار وإلزام الصرب البوسنيين بقبول خطة السلام الدولية.

خامسا، دعم وتكثيف الجهود الدولية الرامية الى تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية الى شعب البوسنة والهرسك، واتخاذ التدابير اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام نؤكد مرة أخرى على أن الحل الشامل والعادل والدائم للوضع في البوسنة والهرسك لا يمكن التوصل اليه إلا من خلال الأخذ بالترتيبات سالفة الذكر والتي من شأنها تحقيق التسوية السياسية الدائمة، وتمكين شعب البوسنة والهرسك من استعادة سيادته على كافة أراضيه وداخل حدوده الآمنة وفقا لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.

ومن هذا المنطلق قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة في الوثيقة A/49/L.14/Rev.1.

السيد سيريت (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهدنا منذ اندلاع الصراع في البوسنة والهرسك إخضاع دولة عضو في منظمتنا بالعنف والإكراه. وقد تواصلت هذه الأعمال المرعبة بكل شدتها خلال العام الماضي، بما يترتب عليها من نتائج واسعة المدى ليس فقط بالنسبة لمستقبل تلك الجمهورية، وإنما أيضا فيما يتعلق بمنطقة البلقان وما يتجاوزها من مناطق. وهذا التصعيد وما نتج عنه من تدهور الحالة ينم عن تحد كلي للمجتمع الدولي وقراراته، ويشكل أيضا خرقا فاضحا للقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، سعت اندونيسيا دوما مع بلدان عدم الانحياز الأخرى وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لإيجاد تسوية تفاوضية سريعة تقوم على أساس الميثاق والقرارات التي اعتمدتها هذه الجمعية ومجلس الأمن. ونحن نشعر ببالغ القلق من أن يؤدي بنا استمرار هذه الحرب غير المتكافئة إلى عتبة جديدة لها عواقبها المأساوية، حيث أن البوسنة تواجه آفاقا قاتمة من التفكيك القسري لمجتمعها متعدد الأعراق والثقافات والأديان، ومن أعمال القتل الوحشي لكثير من أبنائها، ومن الانتقاص التدريجي من استقلالها وسيادتها.

ولا نحتاج إلى التذكرة بأن خطط السلام الأولى قد تداعت، وأن آخر خطة للسلام اقترحها فريق الاتصال الخماسي تمثل المحاولة الثالثة للوصول إلى تسوية قائمة على التفاوض لهذا النزاع، الذي أدى بالفعل إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي هائل. وتطالب تلك الخطة بأن يتخلى صرب البوسنة عن الأجزاء التي اجتاحوها من أراضي البوسنة فحسب. وتخصص هذه الخطة للمعتدي قطعا كبيرة من أراضي الأغلبية المسلمة السابقة التي جرى قتلها أو طردها إلى المنفى، وهذا يقتضي أن يصبح أهالي البوسنة من الأقليات الآن لدى عودتهم إلى مناطقهم. بل إن الخطة تتخلى عن أجزاء من شرق البوسنة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم إبادة الجنس. وعلى الرغم من القصور الخطير في الخطة، وعلى الرغم من أنها تعمل على تقطيع أوصال البوسنة والهرسك، فإن جمهورية البوسنة والهرسك، التي عارضت في البداية الخريطة المعدلة بصورة ثابتة، وافقت على مضض على هذا التقسيم. بيد أنها فعلت ذلك رهنا بكونه جزءا من اتفاق شامل ينهي الحرب، آملة في تقويم حالة الظلم في الخطة بعد استعادة السلم.

وبدلا من الاستجابة على نحو فعّال لموقف البوسنة القائم على المبادئ والاسترضاء، رفض الصرب البوسنيون

اقتراحات السلم وشرعوا في مرحلة جديدة من حرب البوسنة، بل وخيم شبح المذابح المتجددة الخطيرة عليها مرة أخرى. والواقع، أننا شهدنا تصعيدا مطردا في عهد الإرهاب، وهي مرحلة جديدة من "التطهير العرقي" وبداية لاعتداءات رئيسية ضد جيوب المسلمين المعزولة. وما زال حصار سراييفو وتطويقها مستمرا. ويجري انتهاك المناطق الآمنة ومناطق الاستثناء بمنأى عن العقاب. وفي الوقت نفسه، أدت عملية إعادة مئات الآلاف من اللاجئين إلى الوطن والزيادة المثيرة للقلق في أعداد الأشخاص النازحين، إلى تفاقم الحالة المتردية بالفعل.

وسط فترة من التشاؤم حول إنهاء الأعمال الحربية، نشعر بالقنوط وخيبة الأمل إزاء القرار الذي اتخذه مجلس الأمن تخفيفا للجزاءات المفروضة على صربيا، وهو تخفيف متعجل وسابق لأوانه. وعلى الرغم من أن صربيا أكدت للمجتمع الدولي بأنها كفت عن دعم الجهود الحربية لأتباعها في البوسنة والهرسك، إلا أن الشكوك ما زالت تخيم حول جديتها في التخلي عن الصرب البوسنيين وتركهم يجابهون مصيرهم. وفي ظل سجل بلغراد الحافل بالنفاق، فمن المحتم أن تقوم رقابة صارمة على الحدود الصربية البوسنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوشاريبا (النمسا).

إن الرفض المستمر السماح للبوسنة والهرسك بالدفاع عن نفسها وحماية شعبها من المذابح، لا يمكن أن ينظر إليه إلا على أنه إنكار لحق الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا الذي يكفله الميثاق. ومن البديهي أن العدوان ما زال مستمرا في البوسنة انتهاكا لهذا الحق. وعلى الرغم من ذلك، فإن التماسات البوسنة من أجل تدخل دولي فعال، أو على الأقل من أجل رفع الحظر على توريد الأسلحة المفروض ظلما، ذهبت كلها أدراج الرياح. إن الآثار المترتبة على استمرار الحظر على توريد الأسلحة على كل من المعتدين وضحاياهم، يضمن بأن تستمر الفظائع وأعمال القتل العشوائية دون هوادة. وفي مواجهة أحوال تجل عن الوصف، فليس أمام شعب البوسنة من خيار إلا الدفاع عن نفسه. وقد طالب وفدي دوما برفع الحظر على توريد الأسلحة الذي فرض ظلما على جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، فإن العرض المقدم من الرئيس علي عزت بيغوفيتش في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عندما طالب بالرفع القانوني لحظر توريد الأسلحة، مع إرجاء سريانه إلى ستة أشهر يبرهن مرة أخرى على موقف حكومة البوسنة القائم على المبادئ والاسترضاء. ومن ثم، يكون لزاما على مجلس الأمن أن يعلن بنفسه وبصورة قاطعة عدم انطباق قراره ٧١٣ (١٩٩١) المتعلق بفرض حظر على توريد الأسلحة على البوسنة والهرسك.

وعلاوة على ذلك، ينبغي على مجلس الأمن أن يجتمع بهدف معالجة الحالة الراهنة في البوسنة، كمسألة عاجلة، واتخاذ تدابير فعّالة لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة المؤدية إلى وقف شامل لجميع النزاعات المسلحة، وتعزيز العملية السياسية. ومن شأن هذا أن يتضمن تدابير مثل ضمان رفع الحصار عن سراييفو والبلدات المحاصرة الأخرى بصورة فعالة، ولا سيما "المناطق الآمنة" لكي تحبط أي هجمات كاملة أخرى. وفي مواجهة التعنت المستمر من جانب الصرب البوسنيين، فإن اجراءات المجلس المحددة سوف تسهم إسهاما حاسما في ضمان تحقيق آخر خطة للسلام. ومن رأي وفدي أن الرفض المستمر من جانب الصرب البوسنيين يستدعي البدء في اتخاذ تدابير عقابية كالتي التزم بها فريق الاتصال. وإذا أخذنا في الاعتبار التطورات الأخيرة، فإنه ينبغي زيادة تعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية حتى تتمكن من القيام بمهمتها على أكمل وجه. وفي حين أن الضرورة تقتضي على نحو واضح بأن نبقى على حذر، فإن وفدي يشعر بعظيم التشجيع للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاجراءات المتوخاة في هذا الصدد، والتي تتضمن حماية أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية ومناطق الاستثناء والوعد باتخاذ اجراءات انتقامية ضد أي عدوان آخر.

ونظرا لفشل عملية السلم، وما ينطوي عليه من عواقب مزعزعة للاستقرار، نعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن ينظر في استحداث آلية للتفاوض، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي بتشكيل مناسب لمعالجة الجوانب الأوسع للنزاع في يوغوسلافيا السابقة وما حولها، بهدف تحقيق حل نهائي وعادل.

وحسب تصور الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي، سيعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، وباشتراك أطراف الصراع، والبلدان المشاركة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، وممثلي حركة عدم الانحياز؛ وفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ والاتحاد الأوروبي

والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والأمين العام. وأهداف المؤتمر المقترح هي، في جملة أمور، تطبيق وقف إطلاق النار فورا ووقف جميع الأنشطة العسكرية، وتوسيع المناطق الآمنة لكي تشمل جميع أراضي البوسنة، والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الاقليمية والتوصل الى تسوية عادلة لمطالب الأطراف المعنية وإيجاد آلية لتنفيذ الاتفاق.

وختاما، تلتزم اندونيسيا وسائر بلدان عدم الانحياز التزاما راسخا بالتسوية السلمية للمنازعات. ونعتقد أن استئناف الحوار بحسن نية أمر ضروري لحل هذا الصراع، وأن الحل التفاوضي في إطار آلية دولية مناسبة لا يزال ممكنا.

إن مشروع القرار المطروح علينا يتمشى تماما والقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية، كما يتمشى مع مبادئ القانون الدولي، ويأخذ بعين الاعتبار التطورات ذات الصلة. وفي رأي وفدي أنه جدير بالاعتماد بالاجماع.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في بادئ الأمر أن أتوجه بالتحية الى شعب وحكومة البوسنة والهرسك للموقف البطولي في صمودهما أمام عمليات الإبادة التي يمارسها الصربيون ضدهما وضد حضارة وتراث دولة البوسنة والهرسك. منذ سنتين وأكثر يقف المجتمع الدولي في الجمعية العامة ومجلس الأمن يراقب المأساة في البوسنة والهرسك ببرودة أعصاب الطبيب الذي يشرح ضفدعة، وكأن الحضارة الغربية تتوقف عن ممارسة شعاراتها عندما يخص الأمر مسلمي البوسنة والهرسك.

لقد شهدنا بأم أعيننا كيف تنازلت حكومة البوسنة والهرسك عن المبادئ التي أعلنها مجلس الأمن، وذلك بقبول خطة التقسيم التي اقترحتها لجنة الاتصال الأوروبية. ورأينا كيف وعدت لجنة الاتصال باتخاذ خطوات حازمة إذا لم يوافق صربيو البوسنة والهرسك على هذه الخطة. وكذلك رأينا مجلس الأمن يبدأ برفع العقوبات عن صربيا والجبل الأسود قبل مرور فترة زمنية تثبت حسن نية النظام في بلغراد وقبل قيام حكومة بلغراد بالاعتراف الواضح بحكومتي كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا. رفض الصربيون خطة التقسيم واستمروا في تعنتهم وصفاقتهم، وذلك بتحدي المجتمع الدولي، يتلاعبون وكأنهم محركو الدمى في مسرح العرائس.

لقد عاشت البوسنة والهرسك سنين طويلة في ظل مجتمع متعدد الجنسيات والأديان والثقافات حتى جاءت شراذمة ممارسي سياسة "التطهير الإثني" ليعيدوا الى الأذهان فظائع الحرب العالمية الثانية. وهنا أود أن أشير الى حديث مع المفتي العام للبوسنة والهرسك الذي قال بأنه قبل أن يتحدث الناس في القرن العشرين عن التعددية كانت مدينة سراييفو تعيش في ظل هذا النظام، حيث كنا نجد المسجد الإسلامي والكنيسة المسيحية والمعبد اليهودي قرب بعضهم يتعايشون بسلام وأمان.

هناك العديد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، مما يكفي لقيام المجتمع الدولي بإجبار المعتدين على الانصياع للإرادة الدولية. والقرار الوحيد الذي يصر المجتمع الدولي على تنفيذه هو قرار غير شرعي يتنافى مع أبسط مفاهيم الشرعية الدولية وحق الدول في الدفاع عن أنفسها، ألا وهو قرار مجلس الأمن الخاص بفرض حظر على بيع الأسلحة الى دول يوغوسلافيا السابقة.

إن سياسة المهادنة والمراضاة التي اتبعها تشامبرلين في ميونيخ تطبق الآن مع الصربيين في يوغوسلافيا السابقة، حيث نرى خلفاء تشامبرلين الفكريين يصرون على الاستمرار في هذه السياسة. ونحن نعلم ماذا كانت نتيجة تلك السياسة الحمقاء. لقد آن الأوان لأن يرفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك. وإن سياسة التهديد بانسحاب قوات حفظ السلام التي تلوح بها بعض الأطراف الأوروبية هي تنازل تلك الأطراف عن مسؤولياتها التاريخية والدولية، حيث أن تواجدها في مجلس الأمن لم يكن لخدمة مصالحها الخاصة بل لخدمة الأمن والسلم الدوليين. وهناك العديد من الدول القادرة على إرسال قوات حفظ سلام لتحل مكان من يشعر بالرعب عن مقاومة المعتدين في البوسنة والهرسك.

إن سياسة تشديد الخناق وانتهاك المناطق الآمنة من قبل الصربيين لا تزال مستمرة. وإن سياسة التطهير الإثني والتهجير والاعتقال لا تزال قائمة. كل ما في الأمر هو أن ولاة الأمر من المهادنين يحاولون تعويد المجتمع الدولي على هذه الممارسات وجعلها أمرا واقعا وطبيعيا. وعلى المجتمع الدولي أن يبقى حيا في الضمير الإنساني الحقيقية الواقعة، وهي أن من يتفاوضون نيابة عن الصرب ليسوا سوى مجرمي حرب يجب التعامل معهم من هذا المنطلق فقط.

تطالع أنظارنا كل يوم التقارير والمقابلات والتحليلات الصحفية، التي تحاول أن تؤكد أن ما يحدث في البوسنة والهرسك ما هو إلا حرب أهلية بين فئتين تتنازعان على قطعة أرض. والهدف النهائي هو اقناع الرأي العام الدولي بأن هذين الطرفين لا يختلفان لدرجة كبيرة. وعلينا أن نضع النقاط على الحروف، ونؤكد مرة أخرى لكل من في نفسه شك، بأن الحرب القائمة في البوسنة والهرسك هي اعتداء فاضح واضح من قبل مجموعة حاقدة تغذي نفسها بنظريات عرقية ودينية بدائية. وإن دولة البوسنة والهرسك تتعرض لاعتداء من قبل دولة أجنبية ضد شعب شبه معزول من السلاح يستجدي من المجتمع الدولي حقه الموروث في الدفاع عن نفسه.

لقد أصبح من غير المفيد أو المجدي الحديث عن الاحتجاز والاعتقال والاغتصاب والتهجير والتجويع وغيرها من الأعمال المثيرة للاشمئزاز التي تقوم بها الفئات الصربية في البوسنة والهرسك. وإننا نعلن على الملأ أنه يحق للمسلمين أن يعيشوا ويحكموا في البوسنة والهرسك مثل أي شعب آخر، ولن يعتذر المسلمون في البوسنة والهرسك عن معتقداتهم، فالدين الاسلامي دين محبة وسلام وتعايش، وإن الحديث عن معتقدات هذه الفئة أو تلك لم يثر إلا عندما جاء النازيون الجدد بأفكارهم التي تنادي بالتطهير الإثني وبالصفاء العرقي، وهي أفكار حسبنا أن التاريخ قد داسها عند قيام الأمم المتحدة وعند انقراض النظام العنصري في جنوب افريقيا.

وإننا إذ نشيد بجهود المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا سابقا، فإنه من الضروري الاستمرار في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد النساء والأطفال والشيوخ وأن تتم معاقبة أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم. وبالإضافة الى ذلك فإن التوصل الى أي حل سلمي في المستقبل لن يعفي هؤلاء القتلة من حكم التاريخ. إن دماء الأطفال وصراخ الآلاف من النساء اللواتي انتهكت أعراضهن يطالبوننا بتحمل مسؤولياتنا وإلا فإن ما حدث ويحدث في البوسنة والهرسك سيكون وصمة عار في جبين الإنسانية.

إنه مما يثلج الصدور أن نرى المجتمع الدولي يقف بحزم تجاه معالجة الأزمات في مختلف بقاع الأرض. غير أنه لا يسعنا إلا أن نتساءل عن السكوت عن تطبيق قرارات واضحة ومحددة أصدرها مجلس الأمن بشأن البوسنة والهرسك. وتطالعنا الصحف كل يوم بالمآسي التي يواجهها الشعب المسلم في البوسنة والهرسك. ونرى كيف يقوم الصربيون بسد هذه الطريق أو تلك وبمصادرة المعونات الموجهة الى المرض والمصابين فيها. وفي اليوم التالي تطالعنا الصحف بممثلي الأمم المتحدة يركعون أمام سفاحي البوسنة والهرسك في بالي يسترضونهم ويستجدون منهم.

إن ما أعلنه المجتمعون في المؤتمر الوزاري الطارئ السابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام في إسلام أباد في باكستان، هو التعبير الحقيقي عن مشاعر الرأي العام العالمي تجاه ما يعانيه شعب البوسنة والهرسك. ولقد أكد المؤتمر بأن حظر بيع الأسلحة لجمهورية البوسنة والهرسك حظر غير عادل وغير شرعي ويشكل عقبة أمام حق هذا البلد في الدفاع عن النفس. ويؤكد القرار المذكور ضرورة قيام الدول الأعضاء بمساعدة دولة البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها طبقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة التي تخولها ممارسة هذا الحق فرديا أو بالتعاون مع دول أخرى صديقة. وعلى هذا، فإن القرار ٧١٣ (١٩٩١) الخاص بحظر بيع السلاح الى يوغوسلافيا سابقا ينطبق على دولة صربيا والجبل الأسود فقط، ولا ينطبق على دولة لم تكن قد ظهرت الى حيز الوجود عند تبنيه. ونحن هنا نرفع صوتنا مرة أخرى ونطالب مجلس الأمن بالإسراع في تأكيد هذا الحق وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتبعا لذلك فإننا نؤكد ما أعلنه وزراء منظمة المؤتمر الاسلامي في إسلام أباد من أنه في حالة عدم قيام مجلس الأمن بتأكيد هذا الحق فإننا نعتبر أنفسنا في حل من القرار ٧١٣ (١٩٩١) ونناشد جميع الدول الأعضاء مساعدة جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها.

لقد انتظرنا وصبرنا طويلا وأصبحت المهزلة التي يمارسها الصربيون أمرا معتادا يشبه مسلسلات الأوبرا الصابونية في رتابتها. يقوم مجلس الأمن بتوجيه تحذير الى الصربيين، يماطل الصربيون، يقوم ممثلو الأمم المتحدة بالإعلان أنه من الصعب اتخاذ أية خطوات خوفا على سلامة قوات حفظ السلام. وكأن قوات حفظ السلام قد أرسلت للتأكد والتأكيد على كون الضحايا من المسلمين فقط. إننا نأمل أن تدرك المنظمة الدولية أن الوقت قد حان لاتخاذ عمل حاسم لتأكيد مصداقية هذه المنظمة الدولية الموقرة التي يتطلع الملايين من البشر اليها كأمل أخير في إحقاق الحق ودحر الباطل.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه. وإنني على ثقة بأنه سيوجهنا خير توجيه.

إن الوضع في البوسنة والهرسك لا يزال تحديا للمجتمع الدولي. فالجهود المختلفة التي بذلت على الصعيدين الدولي والاقليمي لم تسفر عن أي سلم واستقرار ثابتين في ذلك البلد. والشعب البوسني ما زال يعاني من مصاعب جسيمة.

إن بروني دار السلام تثني على الجهود التي تبذلها الحكومة البوسنية من أجل العمل بحسن نية على إظهار استعدادها للتفاوض والتسوية. وإنني أشير الى مشروع القرار المعروض علينا، الذي يدل على أن حكومة البوسنة قدمت عرضا بالسعي نحو رفع حظر الأسلحة مع إرجاء سريانه الى ما يصل الى ستة أشهر. وتأمل بروني دار السلام في أن يتمكن صرب البوسنة من الاستجابة لذلك عن طريق أن يكونوا أكثر تكيفا في السعي الى إجراء مفاوضات سلمية. وفي الوقت نفسه، تقدر بروني دار السلام العمل الانساني الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن لا نرى بديلا من استمرار قوة الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهمتها.

وفيما يتعلق باستمرار الجزاءات، تود بروني دار السلام أن تضم صوتها الى صوت المجتمع الدولي الذي يطالب صربيا والجبل الأسود بالاعتراف باستقلال البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلامتهما الاقليمية قبل أن يتسنى رفع الجزاءات.

أما بالنسبة الى حماية المناطق الآمنة، فإن بروني دار السلام تحث الأطراف المعنية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المسألة. وبينما المشاورات جارية، يجب علينا التأكد من توفر الحماية الكافية للمدنيين.

ختاما، فإن هدف بروني دار السلام هو كفالة استقلال وسيادة البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونحن على ثقة بأن هذا الهدف هو الهدف الرئيسي ذاته لكل عضو في الأمم المتحدة.

السيد العربي (مصر): منذ أصدرت الجمعية العامة قرارها ٨٨/٤٨ لم يحدث أي تقدم حقيقي في البوسنة والهرسك. بل ازداد الوضع تدهورا. فمعاناة السكان المدنيين مستمرة، والعاصمة التاريخية سراييفو تقع تحت الحصار من وقت لآخر، والمناطق الآمنة المعلنة من الأمم المتحدة وصلت الى طريق مسدود بعد أن قبلت حكومة البوسنة والهرسك كافة خطط السلام وآخرها خطة التسوية المعروضة من مجموعة الاتصال الدولية، بينما رفض الطرف الصربي تلك الخطة، الأمر الذي يفرض الآن على المجتمع الدولي التفرقة بين الطرفين، بين من يرفض ويتعنت، وبين من يقبل، هذه التفرقة يجب أن تنعكس من حيث المخاطبة بأساليب الثواب والعقاب.

إن الوضع الراهن في البوسنة والهرسك يستلزم من الأمم المتحدة وقفة قوية وحازمة وسريعة. فالأسلوب المتبع حتى الآن لمعالجة هذه المشكلة ليس جديا. بل أصبح بحق وصمة في جبين الأمم المتحدة، ووصمة في جبين المجتمع الدولي ككل. وكما قال سفير المملكة العربية السعودية منذ دقائق، إننا نشاهد مسرحية صابونية تتكرر فيها مشاهد لا معنى لها سوى تجاهل حقوق شعب البوسنة. فلقد أصدر مجلس الأمن حوالي ٦٠ قرارا، بالإضافة الى قرارات الجمعية العامة، ولم تنفذ تلك القرارات.

إن المطلوب الآن هو البحث عن وسيلة فعالة لتطبيق التدابير التي كفلها الميثاق، لوضع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ، وإعادة الأمور الى نصابها الصحيح.

إن إمداد جيش حكومة جمهورية البوسنة والهرسك بالأسلحة الدفاعية أصبح مطلبا أساسيا لتمكينها من ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس كما كفلته المادة الحادية والخمسين من الميثاق التي تفصح بجلاء أن حق الدفاع الشرعي هو حق طبيعي للدول لا يمكن المساس به أو الانتقاص منه.

من المتفق عليه في مجتمعنا المعاصر أن مبدأ العقوبات الجماعية مرفوض من أساسه. فأية عقوبة ينبغي أن توجه الى من يقترف الجريمة التي تستوجب العقاب. وقد سبق أن فرض الحظر العسكري على البوسنة والهرسك في إطار أقاليم يوغوسلافيا السابقة. وحدثت بعد ذلك تطورات عديدة نتيجتها أن هذا الحظر مطبق حاليا على جمهورية البوسنة والهرسك وحدها من الناحية الواقعية. فهي الطرف المعتدى عليه، وفي نفس الوقت

هي الطرف المحظور عليه الدفاع عن نفسه، لأنها محرومة من الحصول على الوسائل العسكرية اللازمة لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس. ومن هنا فقد آن الأوان لأن ينظر مجلس الأمن في شجاعة وبأسلوب منطقي في هذا الوضع غير العادل غير المتكافئ، وأن يقرر عدم سريان الحظر العسكري المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

يود وفد مصر أن يشير باهتمام الى الجهود الدبلوماسية التي يقوم بها فريق الاتصال الدولي، الذي ترحب مصر دائما بالتشاور والتعاون بينه وبين مجموعة الاتصال الاسلامية فيما يتصل بالوضع في البوسنة والهرسك. وفي نفس الوقت يطالب وفد مصر فريق الاتصال الدولي بأن يفي بتعهداته التي قطعها على نفسه عندما طرح خطة التسوية السلمية مقرونة بعدة تدابير أكد أنها ستطبق في مواجهة الطرف الذي يرفض تلك الخطة، ومنها المطالبة برفع الحظر العسكري.

لذلك، وبعد أن رفض الصرب خطة التسوية السلمية التي قبلتها حكومة البوسنة والهرسك، وبعد أن عرض الرئيس عزت بيغوفيتش أمام هذه الجمعية الحكمة والمرونة المطلوبة التي يجب أن يقدرها المجتمع الدولي، من حيث تأجيل تنفيذ رفع الحظر العسكري لمدة ستة أشهر من تاريخ إصدار المجلس لقراره، بعد كل ذلك لم يعد من المنطقي أن يتقاعس المجلس عن اتخاذ هذه الخطوة التي طال انتظارها، وأن يقرر على الفور استثناء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من الحظر العسكري، وذلك حتى يفتح الطريق أمام الدول الأعضاء لتقديم المساعدات اللازمة لتمكين حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية التي تشارك فيها مصر، تقوم بجهود ملموسة، وهي محل تقدير. ويؤكد وفد مصر مرة أخرى أهمية تعديل ولاية تلك القوة بما يمكنها من القيام بمهمة الحماية الحقيقية للأرض والسكان، وألا يقتصر دورها على مرافقة وتأمين قوافل المساعدات الإنسانية فقط. وفي نفس الوقت تجدر الاشارة هنا الى أن قوة الأمم المتحدة للحماية تم نشرها في المناطق الآمنة، كما تم نزع أسلحة تلك المناطق بموجب قرارات من مجلس الأمن. لذلك ليس من المنطقي التهديد حاليا بسحب تلك القوات، لأن ذلك سيخلق فراغا في القوة قد يشجع الطرف المعتدي الذي يملك القوة العسكرية على المسارعة بالسيطرة على تلك المناطق. ومن هنا يؤكد وفد مصر على ضرورة استمرار قوة الأمم المتحدة للحماية في القيام بمهمتها كاملة حتى يتم تمكين جيش حكومة البوسنة والهرسك من القيام بمهمة الدفاع عن المناطق التابعة للحكومة وبشكل فعال.

يؤيد وفد مصر جهود المنسق المدني الخاص بسراييفو. وفي هذا الصدد، قررت حكومة مصر تقديم خدمات خبراء وفنيين بما قيمته مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار سراييفو. وتجري حاليا اتصالات مع الأمم المتحدة ومع سلطات حكومة البوسنة والهرسك بشأن هذه المساهمات.

في الختام، فإن وفد مصر كأحد مقدمي مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/49/L.14/Rev.1 يناشد الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع، وذلك تعبيرا عن المساندة الدولية لشعب وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك في محنتهما الراهنة.

السيد أبو الحسن (الكويت): يأتي اجتماعنا اليوم في وقت تزداد فيه محنة شعب جمهورية البوسنة والهرسك، نتيجة لاستمرار تعرضه لحرب التصفية والتطهير العرقي البغيض التي تشنها قوات صرب البوسنة المدعومة من صربيا والجبل الأسود.

لقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية حالات عدوان عديدة، ومنها العدوان الغاشم من قبل النظام العراقي على بلادي الكويت. وشهدنا انتهاكات لحقوق الانسان، وفي معظم الأحيان، من أكثر الأنواع وحشية. أما في البوسنة والهرسك، فإننا نشهد أفظع توليفة من العدوان والإبادة الجماعية أمام أعين المجتمع الدولي.

وأنه من السخرية حقا، أن تقع هذه المأساة في قارة تفخر بالتزامها بحقوق الانسان، وبالشرعية الدولية، والعدالة الإنسانية.

لقد استمعنا في الأسابيع التي خلت، الى كلمة فخامة الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش، الذي وضعنا في الصورة الحقيقية للوضع الخطير المستمر في بلاده.

لقد لاحظ المجتمع الدولي المنصف والمقدر لعواقب هذه المأساة الانسانية التحيز الذي ظهر في أسلوب

معالجة هذه القضية، ويساورنا قلق شديد للتطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك. إننا نشارك قلق واهتمام حكومة البوسنة والهرسك بأن الولاية والتدابير التي تضعها هذه القوة الدولية يمكن أن تزيد من خطر قيام صرب البوسنة بأعمال انتقامية لا يمكن ردعها، وفي بعض الأحيان يجري تهميشها أو تجاهلها.

ومن حسن الحظ، إن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن المناطق الآمنة من خلال مفهوم منطقة الاستبعاد التي فرضها منظمة حلف شمال الأطلسي قد غير هذا الوضع بعض الشيء. ولقد كانت "منطقة الاستبعاد" هذه بمثابة تعزيز عملي لفكرتي الردع العسكري والرد العسكري، اللتين وثقهما المفهوم الصحيح لإنشاء مناطق آمنة. لقد أعيد تعريفه في الولاية التي تفسرها لنفسها قوة الأمم المتحدة للحماية، إذ بدأت تصف أي عمل عسكري تقوم به حكومة البوسنة للدفاع عن مصالح المدنيين والمصالح السيادية المشروعة، بأنه عمل ضار. كما أن استخدام صرب البوسنة للأسلحة الثقيلة داخل منطقة الاستبعاد يجري السكوت عليه، باعتباره أمرا ضروريا لاحتفاظ صرب البوسنة بميزتهم العسكرية وبالوضع الراهن.

إننا نرى أن هذه الولاية المصطنعة لقوى الأمم المتحدة تتجاهل الحقائق ولا تفرق بين من هو الجاني، ومن هو المجني عليه، بل إنها في الواقع وضعت كلا منهما مكان الآخر. ونحن نأمل أن ينظر مجلس الأمن في طلب جمهورية البوسنة والهرسك في قيام قوة الأمم المتحدة للحماية في إنهاء أية ولاية أو إجراء تقوم به هذه القوة لا تتفق مع سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ولا مع سلامتها الاقليمية، ولا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنه في هذه المسألة.

لقد اطلعنا على التقرير السنوي الأول للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا منذ عام ١٩٩١ والمقدم الينا في دورتنا هذه. وأود هنا أن أتوجه بالشكر الى السيد أنطونيو كاسيسي، رئيس المحكمة والى هيئاتها الثلاث على هذا التقرير القيم.

إن إنشاء المحكمة وهي مؤسسة جديدة تجريبية، يمثل تقدما هاما في المجتمع الدولي. فلقد تجمعت لدى الأمم المتحدة الآن مجموعة هائلة من المعايير الدولية التي تخص الدول والأفراد على أن يتصرفوا بإنسانية. وإن إنشاء هذه المؤسسة الآن هو لاختبار تلك المعايير وتحويلها الى واقع حي. فالمحكمة فريدة في نوعها في التاريخ الحديث. فهي أول محكمة جنائية دولية تنشئها الأمم المتحدة. والمحكمتان الوحيدتان السالفتان لها في تاريخنا هما المحكمتان العسكريتان الدوليتان في نورنبرغ وطوكيو. ولقد كان إنشاء هذه المحكمة استجابة قضائية للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ترتكب في يوغوسلافيا السابقة، هذه الجرائم التي تخالف القوانين الإنسانية. وفي عام ١٩٤٨ أكدت محكمة العدل الدولية أن الاعتبارات الإنسانية الأساسية تفرض نفسها وقت السلم أكثر مما تفعل وقت الحرب. فالأمل أن تعزز هذه المحكمة في صيانة المطالب الثابتة للإنسانية.

تؤكد المنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام الدولية أن المناطق التي تقع تحت سيطرة الصرب البوسنيين تتعرض بصورة مستمرة لأعنف موجات التطهير العرقي. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر من العام الحالي طرد أكثر من ٣ ٠٠٠ من المسلمين والكروات والعجزة بطريقة وحشية من ديارهم وأرغموا على الفرار في اتجاه الأراضي التي تسيطر عليها حكومة البوسنة والهرسك. وفي منتصف شهر تموز/يوليه ١٩٩٤ طرد أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المسلمين ومئات من الكروات والعجزة وأرغموا على الفرار. وأكدت لجنة الصليب الأحمر رسميا أن التطهير العرقي بدأ الدخول في مراحله الأخيرة في مناطق عدة ومنها منطقة بيليينيا ومنطقة بانيالوكا.

لقد استعرض أمامنا تقرير لجنة الخبراء (S/1994/674) المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الأول والثاني. وذكر أنه نتيجة للهجمات التي تعرضت لها قرى بكاملها مثل بلدة "بريدور" تعرض سكانها المدنيين العزل وهم من غير الصربيين للقتل بالمئات بل بالآلاف وهم في ديارهم. كما ذكر التقرير المذكور انبثاق أنماط معينة في المعسكرات التي أنشأها الصرب البوسنيون ومنها: معسكرات متخصصة في تحقيق التطهير الإثني؛ تعرض السجناء للقتل بصورة يومية؛ الاغتصاب كوسيلة من وسائل التطهير الإثني والإذلال للمسلمين.

لا يزال صرب البوسنة يرفضون القبول باتفاق السلام المقترح من قبل فريق الاتصال، الأمر الذي يطيل أمد محنة شعب جمهورية البوسنة والهرسك. كما أن قوات صرب البوسنة لا تزال ترفض فك الحصار الذي تفرضه على مدينة سراييفو والعديد من المدن الأخرى في جمهورية البوسنة والهرسك. كما أن القوات المذكورة تستمر في تحديها لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتستمر في تحديها لقرارات الأمم المتحدة. وقد شجعها على ذلك ما لاحظته من عجز المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأوروبية، التي تتحمل مباشرة مسؤولية تطبيق الاجراءات والعقوبات اللازمة لإيقاف العدوان الصربي.

ولا يسعنا إلا القول إن المأساة في جمهورية البوسنة والهرسك تشكل تحديا تاريخيا لنا جميعا. فالمجتمع الدولي الذي وقف شاهدا متفرجا على الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، عليه أن يتحمل المسؤولية في توفير جميع الوسائل الضرورية للحكومة البوسنية كي تحتفظ بدولة قابلة على البقاء ذات مجتمع ديمقرطي متعدد الثقافات. وإن أي اتفاق محتمل للسلم يجب أن يشتمل على أحكام لضمان التنفيذ الفعال. وبالتالي فأية تسوية نهائية يجب أن تشتمل على ضمانات دولية لأمن البوسنة والهرسك في المستقبل.

هذا، وأمام استمرار المعتدين الصربيين في عدم الامتثال للقرارات الدولية، ينبغي على الأمم المتحدة المبادرة في تطبيق مفهوم الأمن الجماعي الذي دعا إليه الآباء المؤسسون لهذه المنظمة الدولية والذي كان ينبغي أن يطبق في البوسنة منذ بداية الأزمة.

إن على الأسرة الدولية، وبخاصة مجلس الأمن، اتخاذ الضمانات الكفيلة لمعالجة استمرار هذا الوضع المأساوي في البوسنة، وذلك بإعلان جمهورية البوسنة والهرسك بكاملها منطقة آمنة، ونشر مراقبين دوليين بصلاحيات واسعة واضحة وبقوة كافية ذات مصداقية على الحدود البوسنية.

إن اعتراف صربيا والجبل الأسود بجمهورية البوسنة والهرسك شرط أساسي مسبق للنظر في إزالة العقوبات المفروضة عليها. كما يتوجب على صربيا والجبل الأسود أن يلتزما التزاما كاملا بتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقوات الأمم المتحدة مطالبة أيضا بحماية الأماكن الآمنة والدفاع عنها بصورة رادعة وفعالة.

كما أن استمرار رفض صرب البوسنة اتفاق السلام المقترح من قبل فريق الاتصال، يستوجب رفع حظر السلاح في هذه الجمهورية المسلمة لتتمكن من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن نفسها، والذي ينص عليه الميثاق في المادة الحادية والخمسين منه. إن استمرار الحظر على الضحية، بينما يتمتع المعتدي بتعزيزات لقدراته العدوانية، يتعارض مع أحكام الميثاق ومع أبسط مبادئ العدالة.

إن المأساة الإنسانية البشعة التي يعيشها شعب البوسنة والهرسك ليس لها مثيل في التاريخ المعاصر وإن الكويت حكومة وشعبا، وانطلاقا من تعاطفها مع معاناة شعب البوسنة والهرسك، قدمت ولا تزال تقدم المساعدات الإنسانية والمادية لشعب البوسنة والهرسك على أمل أن تساهم تلك المساعدات في تخفيف حدة معاناتهم.

لكن تخفيف حدة معاناة شعب البوسنة والهرسك ليس هو المطلوب فقط وليس هو الحل فلا بد للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة لحماية شعب البوسنة والهرسك وتمكينه من الدفاع عن نفسه.

وإذ تقف الكويت حكومة وشعبا لتحيي صمود المسلمين الأبطال، نسأل الله عز وجل أن ينصرهم، ويعيد الحق لأصحابه عملا بقوله تعالى "إن ينصركم الله فلا غالب لكم".

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الهدف المشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتمثل في تحقيق ممارسة أقوى الضغوط الممكنة لإنهاء الحرب والتوترات في البوسنة والهرسك من خلال تسوية سياسية. ومناقشتنا اليوم بشأن الحالة في البوسنة والهرسك تتيح الفرصة للتركيز على العناصر التي قد تعزز عملية السلم في الشهور القادمة.

وخلال العملية ينبغي أن نسترشد بمنظور واقعي قد يساعد المجتمع الدولي على إنهاء الحرب وإنهاء الانتهاكات الجسيمة والمشينة والمنتظمة لحقوق الإنسان في البوسنة. وإننا نطالب باحترام صارم لحقوق الإنسان ونطالب، بصورة خاصة، بحق الوصول دونما عائق لممثلي

لجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالات الدولية الأخرى إلى مخيمات الاحتجاز.

وندين، على الخصوص، عمليات "التطهير العرقي" التي نفذها صرب البوسنة على نحو منتظم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وإن المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال ينبغي تحميلهم المسؤولية شخصيا. ونشدد مرة أخرى على أهمية العمل الذي تقوم به المحكمة الدولية التي أنشئت للمعاقبة على كل جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة.

إن خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال للأطراف أيدها المجتمع الدولي برمته وقبلتها جميع الأطراف باستثناء طرف واحد. وما زالت على الطاولة دون أية تعديلات.

وإننا نرحب بالقرار الشجاع لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك بقبول خطة السلم، وندين مرة أخرى رفض خطة السلم من جانب صرب البوسنة. وذلك القرار أسفر عن عزلة سياسية تامة لهم. ولا يمكن إجراء محادثات أو مفاوضات سياسية معهم إلى أن يقبلوا مقترح السلم. وعلى النقيض من الإشاعات والمعلومات المغلوطة التي ينشرونها، حتى بين أبناء شعبهم، يجب أن يتخلوا عن أي أمل في تغيير خطة السلم من جانب المجتمع الدولي. إن قبولهم بها وحده يمكن أن يؤدي إلى خروجهم من المأزق.

ويجب على القيادة الصربية البوسنية أن تدرك بأن مواصلة سياسة الرفض والمزيد من عمليات "التطهير العرقي" من شأنها أن تقربهم فقط من حافة الهاوية. فبعد القبول من جانب جميع الأطراف، فإن التغييرات المتفق عليها على نحو متبادل، تظل ممكنة بطبيعة الحال.

وإننا نرحب بقرار بلغراد الهام بتأييد مقترح السلام الذي قدمه فريق الاتصال وإغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مع البوسنة. ونرحب بحرارة ونؤيد إنشاء بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بقيادة الكولونيل بيلانس. وهذه البعثة تحتاج إلى التأييد التام من جانب المجتمع الدولي.

ونتوقع من سلطات بلغراد أن تواصل على نحو فعال إغلاق الحدود وتأييد بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وإن استمرار تدفق تقارير تلك البعثة في بلغراد بشأن فعالية إغلاق الحدود سيوفر الأساس لاتخاذ التدابير في المستقبل. ولهذا السبب فإن أية معلومات تتعلق بالحالة على الحدود يجب إرسالها مباشرة إلى البعثة في بلغراد من أجل المزيد من التحقق.

وإن السياسة الحالية لصرب البوسنة المتمثلة بالرفض والعرقلة يجب ألا يسمح لها بوقف عملية السلم من السير قدما. والجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد صرب البوسنة ينبغي تنفيذها بصرامة إلى أن يلبوا مطالب المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن ندفع بالجهود قدما من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان تطوير المزيد من المبادرات، باستخدام نطاق كامل من الحوافز والمثبطات، بغية النهوض بتسوية سلمية شاملة. ونؤيد بقوة إدخال عناصر إضافية إلى عملية السلم للتغلب على خطر الجمود الذي يولده عناد صرب البوسنة.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تتحمل مسؤولية رئيسية عن الوضع الراهن في يوغوسلافيا السابقة، وبالتالي لا بد لها أن تسهم بشكل بناء في تحقيق مزيد من التقدم على طريق إيجاد حل سياسي. وإن أي تخفيف جديد لجزاءات الأمم المتحدة، في حالة عدم قبول الصرب البوسنيين خطة السلم، لن يكون ممكنا إلا إذا اتخذت بلغراد خطوات جديدة ملموسة، لتثبت بأعمالها أنها غيرت بالفعل سياستها في يوغوسلافيا السابقة.

إن مسار السلم هذا يقتضي، في راينا، أن تتخذ سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الخطوات التالية: الاعتراف بالبوسنة وكرواتيا ضمن حدودهما المعترف بها دوليا؛ مواصلة تأييد خطة فريق الاتصال للبوسنة، التي من شأنها أن تكفل، لو قبل بها الصرب البوسنيون، معاملة متوازنة للكيانين الكرواتي البوسني والصربي البوسني، بما في ذلك إقامة علاقات خاصة متوازية مع البلدان المجاورة، على الا يتعارض ذلك مع سلامة اتحاد البوسنة والهرسك؛ تأييد خطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، عند اكتمالها، بوصفها أساسا للحل بالنسبة للمناطق الكرواتية الخاضعة لحماية الأمم المتحدة؛ الإبقاء على نظام فعال وقابل للتحقق في تطبيق سياسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى الصرب البوسنيين على المساعدة الإنسانية إلى حين قبول "باله" بخطة فريق

الاتصال؛ الاستمرار بشكل قابل للتحقق في تطبيق سياسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) القاضية بوضع قيود مماثلة على الصادرات إلى صرب كراييينا إلى أن تقبل "كنين" بخطة المؤتمر الدولي لمناطق كرواتيا المشمولة بحماية الأمم المتحدة، عند اكتمالها.

إن هذه الخطوات الجريئة من جانب بلغراد هي وحدها التي ستمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بجرأة.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية تضطلع بدور أساسي في الإسهام في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هذه التسوية. فوجود قوة الأمم المتحدة، سواء لحفظ السلم، أو لمساعدة الجهود الإنسانية، أو لتعزيز وقف إطلاق النار، يظل قيما للغاية. واسمحوا لنا أن نشيد مرة أخرى بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وقواد قوة الأمم المتحدة للحماية، ورجالها ونساؤها وكذلك موظفو مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات الإنسانية الأخرى، الذين يعملون من أجل السلم في البوسنة معرضين أنفسهم في كثير من الأحيان للخطر الشديد.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية أداة لا غنى عنها للتغلب على الوضع المؤسف وغير المقبول في ذلك البلد المنكوب ولضمان التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن. إن التنسيق الوثيق المتفق عليه بين قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي سييسر التنفيذ السريع والفعال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وخاصة المتعلقة منها بالمناطق الآمنة - والاتفاقات ذات الصلة مع الأطراف المعنية. ونحن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الزيادة التي طرأت مؤخرا على الأنشطة العسكرية، والتي تهدد جهد السلم في هذه المرحلة الحرجة.

ونشعر بقلق خاص إزاء الوضع في سراييفو وخطر خنقها. ولذلك فإننا نؤيد بقوة تحويل سراييفو إلى منطقة مجردة من السلاح تماما، وندعو قوة الأمم المتحدة للحماية إلى الإسراع بإتمام عملها الرامي إلى تحديد مفهوم التجرد من السلاح في هذه الحالة.

إن إنشاء الاتحاد البوسني الكرواتي يشكل خطوة هامة صوب تحقيق تسوية شاملة في البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن يؤيد المجتمع الدولي بنشاط تطوير الاتحاد البوسني الكرواتي على جميع المستويات. إن إدارة الاتحاد الأوروبي في موستار تعد إسهاما ملموسا في تحقيق المصالحة في جمهورية البوسنة والهرسك. فقد أثبت السيد كوشنيك وفريقه الأوروبي الهمام، ولما تمض فترة وجيزة على إنشائها، أن من الممكن التغلب، تدريجيا، على الكراهية والشكوك المتبادلة، وإرساء الأساس لتمكين سكان البوسنة والهرسك من العيش معا بسلام. وبنفس هذه الروح، تقوم بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي بدور نشط في جهود المصالحة بين مختلف الطوائف - وخاصة في البوسنة والهرسك.

ومنذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، ظل الاتحاد الأوروبي يتصدر الجهود التي تبذل للنهوض بالسلم وتخفيف معاناة السكان المدنيين. وقد كنا في طليعة العاملين على إيصال المساعدة الإنسانية الحيوية بالنسبة للاجئين والسكان المدنيين. ونحن عازمون على مواصلة دعمنا الإنساني للسكان في البوسنة. وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى على ضرورة إيصال المؤن الإنسانية بحرية ودون عائق وعلى إعادة فتح مطار توزلا.

إن التقدم المحرز حتى الآن، واحتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية، يمكن إجهاضهما بقرارات لا يمكن التنبؤ بعواقبها. فخطر انتشار الصراع، وازدياد القتال، ما زال قائما. والاتحاد الأوروبي يخشى تماما عواقب رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. إننا نرى أنه ينبغي متابعة البحث عن تسوية سلمية إلى أن يتم استنفاد جميع السبل. وهذه مرحلة لم نبلغها بعد. إن رفع حظر الأسلحة يجب أن يبقى الملاذ الأخير. وينبغي لجميع المعنيين أن يحللوا بعناية أثر هذا المسار على الوضع، والأخطار التي سيؤدي اليها بالنسبة للسكان المدنيين ولأمن قوة الأمم المتحدة للحماية ولاستمرار وجودها، ولعملية السلم والتطورات الإيجابية التي تحققت بالفعل.

ولهذه الأسباب لا نستطيع قبول رفع حظر الأسلحة، وبالتالي فإننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

إن ما نحتاج إليه في الشهور القادمة، استنادا إلى النتائج التي تحققت بالفعل، هو بذل جهد سياسي حاسم لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سلمي للصراع، على النحو المتوخى في خطة فريق الاتصال. والاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بالعمل مع شركائنا للحفاظ على زخم هذه العملية.

وفي الوقت ذاته، ستحتاج هذه الجهود السياسية إلى دعم المجتمع الدولي بالإجماع. ولذلك فإننا نناشد بقوة جميع من يريدون تحقيق السلم في يوغوسلافيا السابقة أن يؤيدوا بالكامل، في هذه المرحلة الحرجة، الجهود المؤدية إلى اتخاذ خطوات شجاعة صوب تنفيذ اقتراح السلم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيغمان (هولندا).

السيد زيلنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الشعور بالأمل الذي ساد منذ حظيت جهود فريق الاتصال للتوصل إلى تسوية تفاوضية بدفعة جديدة، آخذ الآن في الاختفاء. وإن الأحداث التي جرت في البوسنة والهرسك في الشهور الأخيرة، بل في الأيام الأخيرة، تدل على ضعف السلم على الساحة هناك. ويبدو أن الحرب الحمقاء الدائرة بين الأشقاء قد دخلت مرحلة خطيرة جديدة. ومن المؤسف أن أطراف الصراع مازالوا يرون أن العمل العسكري هو أصلح وأجدى الطرق لحل الأزمة مع أنه لا يسفر عن شيء سوى ضحايا جديدة، ومعاناة جديدة ودمار جديد. ووفد أوكرانيا يعرب عن القلق البالغ إزاء تكيف الأنشطة العسكرية في البوسنة والهرسك، ويحث كلا الطرفين على التحلي بالصبر وضبط النفس.

وفي رأينا أن عدم استعداد أطراف الصراع لمراعاة المصالح الحيوية للطوائف الإثنية الأخرى التي تعيش في أراضي البوسنة والهرسك، واللجوء إلى المناورة السياسية، والاعتماد على القوة أمور لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وإطالة سفك الدماء الأحمق إلى ما لا نهاية.

وأوكرانيا تدعو قيادة صرب البوسنة إلى إبداء المرونة والمشاركة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة البوسنية.

ونود أيضا أن نؤكد مجددا إدانتنا للممارسات الشائنة غير المشروعة المتمثلة في ما يسمى بالتطهير العرقي، أيا كان مرتكبها. وإن التطرف والعداء العرقيين والدينيين لن تترتب عليهما سوى آثار سلبية طويلة المدى لشعوب البوسنة والهرسك. ووقف الممارسات الوحشية المخزية المتمثلة في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات القومية أمر في مصلحة جميع الطوائف العرقية في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

في هذا الشأن، يود وفد بلادي أن يرى مشروع القرار المعروض علينا وقد تضمن أحكاما عامة معينة تتعلق بعدم مقبولية هذه السياسات وعدم اتفاقها مع قواعد القانون الدولي.

يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن توجسه من الرأي الذي ردد مؤخرا - بتأييد من بعض الدوائر السياسية - والقائل بأن قوة الأمم المتحدة للحماية كانت فكرة خاطئة أصلا. فولاية قوة الأمم المتحدة للحماية أصبحت الآن موضعا للتساؤل. وهي تلام عن استمرار الأعمال العدائية في البلاد والتقاعس عن العمل.

ونحن نود أن نذكر بأن وزع القوة في يوغوسلافيا السابقة منع التصاعد في سفك الدماء وتحوله إلى حرب شاملة في البلقان.

ووفد أوكرانيا يتفق اتفاقا تاما مع فهم الأمين العام بأنه:

> "ينبغي ألا يسمح لاستمرار الحرب في أجزاء من البوسنة والهرسك أن يعوق أعمال حفظ السلم التي تضطلع بها القوة بنجاح إلى حد كبير". (S/1994/1067، الفقرة ١٢)

إن الأعمال الحاسمة التي يقوم بها أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية أنقذت أرواح الآلاف من البوسنيين والكرواتيين والصرب. لقد وفروا الإغاثة للناس وحاولوا تخفيف معاناة أكثر فئات السكان ضعفا أي الأطفال والنساء وكبار السن. وخلال وجودي في سراييفو اقتنعت اقتناعا شخصيا بأن هذه الأعمال بالغة الأهمية في الوقت الحالي.

إن إحدى كتائب أوكرانيا موزوعة في البوسنة والهرسك في منطقة سراييفو كجزء من فرقة تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقد فقد تسعة من جنودنا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة - وقد تلقيت توا نبأ بأن عشرة من الجنود الأوكرانيين قتلوا بالأمس فيما يسمى بـ "المناطق الساخنة".

بطبيعة الحال لا يسعنا إلا أن نعارض بشدة فكرة رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. ونحن

نفهم أن السبب الرئيسي للرغبة في القيام بذلك هو تمكين جميع الأطراف من القتال بشكل متكافئ، ولكن هذا الإجراء، وإن كان قد يتجاوب مع إحساسنا بالعدالة إنما هو إجراء يستند إلى منطق خاطئ تماما إذا كنا نريد حقا إنهاء الحرب.

إن أوكرانيا تعتقد أن رفع الحظر من شأنه أن يسفر عن تكدس كبير للأسلحة وعن تصعيد الحرب؛ وقد يتسبب، في وقت قصير، في دخول بلدان مجاورة في المعمعة.

إن رفع حظر الأسلحة لن يردع صرب البوسنة ولن يؤدي إلا إلى دفع الأطراف الأخرى إلى مواصلة الهجوم لاسترداد الأراضي المفقودة، وبالتالي جعل أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية رهائن وهدفا للهجمات من جانب أي طرف من أطراف النزاع.

ولذلك، فإن وفد أوكرانيا ليس على استعداد في هذه المرحلة لتأييد بعض أحكام مشروع القرار المتعلق برفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك.

إن وفد بلادي يرى أن قرار رفع حظر الأسلحة لا يمكن اتخاذه إلا من قبل مجلس الأمن، المخول بشكل مباشر بموجب ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ القرارات المسؤولة الكافية لصون السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن، بفرضه حظر الأسلحة، قد أعرب بالفعل عن تفهمه للحالة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وهو وحده الذي يصح له أن يغير نهجه.

إن أي إجراء آخر قد يكون له أثر سلبي خطير على الحالة في البوسنة والهرسك. ونرى أنه سيقوض نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن، وبالتالي يعرض للخطر جوهر العمل القسري المتخذ نيابة عن المجتمع الدولي وفقا للفصل السابع من الميثاق، وسيتعارض أيضا مع أحكام قرارات مجلس الأمن ٩٤١ (١٩٩٤)، و ٩٤٢ (١٩٩٤)، و ٩٤٣ (١٩٩٤). وهذا الإجراء سيقوض كذلك تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في قطع جميع أنواع المساعدات عدا المساعدة الإنسانية - عن صرب البوسنة، وهو قطع ثبتت فعاليته.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل كسب الثقة الدولية بمواصلتها السير بإخلاص على الطريق الذي بدأته مؤخرا.

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لتناول موضوع اتخاذ خطوات أخرى في اتجاه رفع، أو تعليق، الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الصريح بسيادة جيرانها ووحدة وحرمة أراضيهم من شأنه أن يسهل ويسرع إلى حد كبير اتخاذ ذلك القرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن أوكرانيا ستواصل المساهمة في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في بحثه عن تسوية سياسية فعالة للصراع في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

السيد إيردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما من شك في أن المأساة المروعة التي لاتزال تحل بشعوب وأمم يوغوسلافيا السابقة تمثل واحدة من أخطر التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة منذ أن برزت إلى الوجود، وواحدة من أكثر المعضلات الأليمة التي تعين على المجتمع الدولي أن يواجهها منذ عدة عقود. وإننا نعتقد أن الوقت مناسب كي نشير، بمناسبة هذه المناقشة الجارية بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، إلى أننا جميعا سمحنا مرارا بفوات فرص ممتازة كان يمكن أن تتيح لنا أن نرد الرد الملائم على العدوان وعلى الانتهاكات الفادحة والمنتظمة لحقوق الانسان. ويجب أن نسجل أن المجتمع الدولي ومنظماته الدولية، على الرغم مما بذلا من جهود تستحق الثناء لتقليل الأبعاد الإنسانية للمأساة، قد اكتفيا في النهاية بالوقوف موقف المتفرج، بلا حراك، أمام انطلاق مد الحماقة الوطنية المتطرفة، وترك العنان للتطرف العرقي الأعمى في يوغوسلافيا السابقة. وعندما نرجع بأنظارنا إلى الوراء نجد صعوبة في فهم السر في تمكن سياسة غزو الأراضي و "التطهير العرقي" والتعصب الأعمى من التغلب على إرادة الأمم المتحدة التي تكرر الإعراب عنها. وربما يكمن تفسير ذلك في الافتقار إلى العزيمة السياسية الكافية لتنفيذ المجموعة الكبيرة من القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في السنوات الثلاث الماضية.

واليوم، اتخذت كلمة "البوسنة" معنى خاصا. فقد أصبحت أكبر بكثير من مجرد اسم بلد صغير فاتن المناظر يقع ضمن خريطة أوروبا. في الأصل، كانت هذه الكلمة،

رغما عن انعطافات التاريخ المحلي وتقلباته، رمزا للتعدد الإثني والثقافي والديني ومثالا لنجاح مفهوم التسامح والتعايش في وئام فيما بين الطوائف المختلفة. إلا أنه منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عندما بدأ حصار سراييفو الذي لا يعرف الرحمة، أصبحت كلمة "البوسنة" مرادفا للتدمير والموت بالنسبة لمن يعيشون هناك، وللعجز والفشل بالنسبة للناس في كافة أنحاء العالم الذين كانوا يظنون أن بمقدورهم أن يكافحوا الكراهية الحمقاء والذين كانوا يريدون مد يد العون إلى بلد يقاتل من أجل بقائه.

وعلينا أن نسلم من فوق هذه المنصة السامية، بلا اغترار لا محل له، بنصيب كل منا في المسؤولية عن هذا الفشل الخطير لنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة. إن أقل ما يمكن أن نفعله في الظروف المأساوية الحالية هو أن نستخلص الاستنتاجات الصحيحة لكي نتجنب تكرار هذا النوع من سفك الدماء في المستقبل. وفي هذا السياق، قدمت هنغاريا تأييدها لفكرة إنشاء محكمة دولية من أجل يوغوسلافيا السابقة، ونحن نتطلع باهتمام كبير إلى نتائج عمل هذه المحكمة.

وقد وقعت تطورات هامة منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما تصدت الجمعية العامة لآخر مرة لمسألة الحالة في البوسنة والهرسك. فقرارات مجلس شمال الأطلسي، واتفاقات واشنطن بين البوسنيين والكروات، والترتيبات الاتحادية بين كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك، كانت كلها خطوات هامة على طريق التسوية السلمية للأزمة. ونحن على اقتناع بأنه لا يوجد حل حقيقي خلاف التسوية العامة المقبولة من جميع الأطراف. واقتراح السلم الذي أعده فريق الاتصال لايزال البديل الصالح الوحيد للحرب والمعاناة البشرية. وإننا ندين الطرف الصربي البوسني لرفضه قبول الخطة المقترحة. ولا توجد أي حجج يمكن أن يقبلها المنطق بأي وجه من الوجوه لتبرير مواصلة الصراع، وخاصة إذا ما وضعنا في أذهاننا هوية المستفيدين الرئيسيون في البوسنة والهرسك من التغييرات الإقليمية، ومن "التطهير العرقي" لمناطق بأكملها، ومن اغتيال فكرة التسامح والاحترام المتبادل والتعايش بين شعوب من أصول أو أديان مختلفة.

ويجب علينا أن نسلم بأن الصدع الذي أوجد على حساب كل هذه الدماء والدموع سيصعب رأبه، ناهيك عن الأثر الذي يمكن أن يحدثه في نهاية الأمر، هذا النموذج المدمر في الأراضي الأخرى الممتزجة عرقيا في شتى أنحاء العالم. وهاهنا، وبالضبط، تكمن الجريمة الكبرى المرتكبة في نهاية هذا القرن. والمحاولة المبذولة لمداواة الجراح العميقة تنبئ بأنها ستكون أشد صعوبة من حيث أنه من غير المؤكد أن التسوية الشاملة، التي نتوق اليها جميعا، ستحتوي على جميع العناصر الضرورية للنهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وحرصا على صالح الجميع لابد لهذه التسوية، أن تحتوي على أقل ما يمكن من المكونات التي قد تفجر أزمات جديدة تطلق العنان لصراعات جديدة. وإذا كان ثمة درس نتعلمه من الأحداث في يوغوسلافيا السابقة، فهو أن هذه الظواهر اللعينة، التي ظننا كلنا أنه قد ألقي بها في سلة مهملات التاريخ، يمكن أن تستعيد عنفوانها كله، حتى في نهاية هذا القرن الملطخ بالدماء. ولهذا السبب لا يصح تجاهل المبادئ التي أعلنتها منظمتنا العالمية بفخر، إذ يجب أن تكون في جوهر أي تسوية عادلة ودائمة ليوغوسلافيا السابقة.

وترحب هنغاريا بقرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بإغلاق حدودها الدولية مع البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد بأن هذا التدبير خطوة في الطريق الصحيح ولو أنه كان من الواجب اتخاذه قبل ذلك بكثير، وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة. وفي هذا ما يكفي عن اسطورة الجمهورية الاتحادية التي ليس لها ضلع، كما ظلوا يقولون زمنا طويلا، في الصراع في البوسنة. أما المتابعة المنطقية لهذا القرار الحديث فينبغي أن تكون الاعتراف المتبادل بين سراييفو وبلغراد. كما أن استمرار التعليق الجزئي لجزاءات معينة وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) لا بد أن يكون متوقفا على التطبيق الصارم لهذا القرار. إلا أنه بمجرد استيفاء الشروط الضرورية في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ستكون هنغاريا حريصة كل الحرص على أن يتم تخفيف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلغراد توطئة لإلغائها تدريجيا. ونود في هذا الصدد أيضا أن نسترعي انتباه السلطات اليوغوسلافية، على نحو ما هو مؤكد عليه في مشروع القرار المعروض علينا، إلى المشاكل المقلقة الناشئة في أراضيها بشأن حقوق الإنسان للأقليات الوطنية، وهي مشاكل من رأينا أن حلها سيساهم إلى حد كبير في إعادة ضم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى الأسرة الدولية.

ومن المعروف تماما أنه بالنظر إلى قرب هنغاريا المباشر والصلات التقليدية التي تربطها بجيرانها الجنوبيين، فإنها تأثرت بشكل خاص بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة. إن هنغاريا في هذا الوضع أكثر من مجرد دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة، أو مجرد مراقب للأحداث، فالآثار المترتبة على هذه المأساة تمسنا إلى حد وثيق جدا - قطع العلاقات الاقتصادية المزدهرة، وإغلاق الملاحة في نهر الدانوب، ووجود اللاجئين الهاربين من يوغوسلافيا السابقة في أراضينا، وعدم التيقن الذي تشعر به أقلية هنغارية كبيرة مقيمة فيما وراء حدودنا الجنوبية، والآثار النفسية للأزمة في منطقة اقليمية تحمل عبئا تاريخيا ثقيلا. هذا هو ما يحدد موقف هنغاريا من هذه المسألة البالغة التعقيد، وهذا هو الذي يعطينا رؤية فريدة ومنظورا خاصا جدا بالنسبة لهذه الأحداث.

إن بع فقرات مشروع القرار المعروض علينا لا تبدو لنا مصاغة بشكل مرض تماما، أو أنها تقربنا من نهاية الصراع المأسوي في البوسنة والهرسك، أو من التسوية السريعة لأزمة ذلك البلد على أساس الاتفاق السياسي بين جميع أطراف الصراع. ومع ذلك، فإننا نؤيد المنحى العام لمشروع القرار، واتجاهه الإجمالي. إننا في الظروف السياسية الراهنة نولي أهمية كبرى لإصدار رسالة قوية قاطعة بشأن هذا الموضوع. ونحن نشعر أن مشروع القرار قد حقق ذلك بصفة عامة، وبالتالي، فإننا على استعداد لتأييده.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا ريب في أن الأحداث التي تكشفت منذ تقديم فريق الاتصال لخطته للسلم في ٣٠ تموز/يوليه الماضي قد قضت أخيرا على كل شك - لو كان قد بقي مجال للشك - في أمر النوايا الحقيقية لأولئك الذين ظلوا يشنون على مدى أكثر من ثلاث سنوات عدوانا متواصلا على جمهورية البوسنة والهرسك.

إن الطرف الصربي البوسني، برفضه لمقترحات السلم الغربية قد ازداد تماديا في تحديه الأعمى للقواعد والمبادئ التي تحكم مجتمع الأمم. وبذلك انخرط ذلك الطرف في سياسة زيادة المخاطرة وتجنب الواقع، وهي خطوة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومما يزيد من خطورة الأمر أنه اتخذ في الأشهر الأخيرة شكل انبعاث للأعمال العسكرية الرامية إلى عرقلة عمليات الأمم المتحدة، وتصعيد "للتطهير العرقي" وكذلك تضييق للحصار على سراييفو، وهجمات موجهة ضد المدنيين في المناطق الآمنة والقرى والمدن المحاصرة في جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد تمثل الرد على هذا التحدي الجديد في اصدار مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي، في قراريه ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤)، لحزمة من التدابير التي تقيم تمييزا مصطنعا فتزيد من عزلة الصرب البوسنيين بينما هي تقدم قبل الأوان لحلفائهم في صربيا والجبل الأسود، تخفيفا للجزاءات استنادا إلى مجرد اعلانات للنوايا ليس إلا. وهذه التدابير لم تمنع، للأسف، قوات الصرب البوسنيين من أن تواصل - بالتعاون مع الوحدات الصربية شبه العسكرية المتواجدة في الأراضي المحتلة في كرواتيا - حملة الإرهاب المنظم التي تشنها على جمهورية البوسنة والهرسك.

ولهذا يؤكد وفد السنغال من جديد اقتناعه بأنه عندما يكون الأمر متعلقا بالدفاع عن سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها - وهي في هذه الحالة جمهورية البوسنة والهرسك - يجب أن يتمثل هدف المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، في ممارسة مسؤولياته بموجب المادة ٢٤ من الميثاق عن استعادة السلم والأمن الدوليين بكل السبل اللازمة، لا في البحث عن إيجاد توازن بين المعتدي والمعتدى عليه، وهو أمر لن يسهم إلا في إطالة أمد الصراع وما يصاحبه من تدمير ومعاناة.

وعلى أساس تلك العوامل، تنضم السنغال إلى جميع مقدمي مشروع القرار، المطروح على الجمعية العامة في الوثيقة A/49/L.14/Rev.1 في الإعراب عن التأييد الكامل له. فبموجب أحكامه الأساسية تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الأمن اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لعدم تطبيق القرار ٧١٣ (١٩٩١) على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

والواقع أن مجرد الاعتراف بمشروعية قضية جمهورية البوسنة والهرسك والإعلان عن ذلك، لن يكفيا في حد ذاتهما لوضع حد للعدوان والإبادة الجماعية اللذين يروح ضحيتهما شعب البوسنة والهرسك الشهيد. ويتعين على أعضاء المجتمع الدولي مساعدة ذلك البلد وشعبه في ممارسة حقهما الطبيعي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس المخول لهما بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

وفي بيانه أمام الجمعية العامة عرض فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، تدليلا على رغبته الثابتة في السلم، حلا توفيقيا واقعيا، يتيح جوهره - المكرر في مشروع القرار المعروض علينا - رفع حظر الأسلحة، على نحو قانوني، بوسائل تسيطر عليها الأمم المتحدة.

إن مناقشة اليوم تتيح الفرصة للوفد السنغالي للإشادة بجهود الطرفين البوسني والكرواتي لتنفيذ اتفاقات واشنطن على وجه السرعة، وللتقدم بنداء جديد للقادة الصربيين ليشاركوا في هذه العملية الاتحادية التي هي السبيل الوحيد لصيانة الطابع المتعدد الأعراق والأديان للبوسنة والهرسك، وسلامتها الاقليمية ووحدة أراضيها، وهي كلها أمور غير قابلة للتفاوض.

يجب أن يفهم قادة الطرف الصربي البوسني أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسلم أو يعترف بأية سياسة تقوم على أساس الاستيلاء على الأراضي عن طري الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي"، بما لها من عواقب مأسوية على النحو الموضح في تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وفي تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري الوارد في الوثيقة A/48/18.

علينا أن نشيد هنا بجهود قوة الأمم المتحدة للحماية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبكل ذوي النوايا الحسنة الذين يحاولون يوما بعد يوم، وفي بعض الأحيان يخاطرون بأرواحهم، التخفيف من معاناة ضحايا هذا العدوان الأبرياء.

أود أن أختتم بالمناداة بأن توفر للمحكمة الدولية - التي استكمل انشاؤها أخيرا - الموارد اللازمة للشروع في العمل دون مزيد من التأخير من أجل تنفيذ الاجراءات اللازمة لكي يقدم إلى المحاكمة جميع المسؤولين عما ارتكب من انتهاكات صارخة منتظمة وواسعة النطاق لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي ضد شعب جمهورية البوسنة والهرسك والأقليات العرقية الألبانية، والبوسنية، والكرواتية، والهنغارية، في كوسوفو، والسنجق، وفويفودينا.

السيد غريما (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا كأفراد، نشعر باحساس عميق من الغضب لاستمرار المعاناة التي يتعرض لها إخواننا في الانسانية من أهل البوسنة والهرسك. ونحن نتشاطر، بوصفنا حكومات، مشاعر القلق العميق إزاء التحدي المباشر للشرعية والاستقرار الدوليين، وهو تحد يزداد تفاقما نتيجة للازدراء الوقح الذي لا تزال تلقاه معايير القانون الانساني الراسخة الوطيدة.

وربما كانت عملية الانفجار الداخلي التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة تشكل أقوى تعبير عن الآثار التي يمكن أن يحدثها الاضطراب الداخلي في الأمة الواحدة، ليس فقط على جيرانها المباشرين، بل أيضا على المنطقة كلها وحتى فيما يتجاوزها. فمن الجلي أن التكافل وعلاقته بالأمن يضيفان إلى الأمور بعدا جديدا ومعقدا.

لقد عبر الكثيرون عن حقيقة مؤداها أن احدى النتائج المؤسفة لانتهاء الحرب الباردة قد تمثلت فيما يبدو في اطلاق العنان للنزاعات الإثنية والسياسية والاقليمية التي كانت مكبوتة على مدى نصف القرن الأخير. والواقع أن الكراهيات، التي كانت مكبلة والتي تحدث اليوم ذلك الخراب في يوغوسلافيا السابقة، قد تكون لها حقا جذور مطوية في صفحات التاريخ، غير أن هذه الجذور ما كانت لتولد كل هذا القدر من البؤس الإنساني لو لم يقم بتغذيتها واستغلالها أولئك الذين يتعلقون بسلطتهم الشخصية مهما كان الثمن.

لقد بذلت محاولات عديدة لإنهاء إراقة الدماء في البوسنة والهرسك. وكل محاولة صادقة ترمي إلى تحقيق سلم عادل واستعادة الاستقرار والتعقل في تلك المنطقة التي تجتاحها تلك المأساة تكون محاولة جديرة بالتأييد.

ومما يؤسف له، أن جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم لم تؤت ثمارها بعد. وعجز هذا القدر الكبير من الجهد عن تحقيق هدفه الرئيسي أمر قد يبرر الشعور بالفزع والاحباط. وربما كانت التطورات التي حدثت في البوسنة والهرسك قضية يختبر بها دور منظمتنا. وهناك بالفعل من يؤكد بأن منظمتنا قد فشلت في دورها الجديد. إلا أن هؤلاء النقاد يعجزون في تقييمهم هذا عن مناقشة بعض الأسئلة الهامة مثل: هل حالة شعب البوسنة والهرسك اليوم كانت ستكون أفضل لو لم تتواجد قوة الأمم المتحدة للحماية التي تضم ٣٨ ٠٠٠ فرد؟ هل حالة شعب البوسنة والهرسك اليوم كانت ستكون أفضل بدون الجهود الباسلة التي بذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وموظفوه؟ هل حالة شعب البوسنة والهرسك اليوم كانت ستكون أفضل بدون الجهود الدؤوبة

التي بذلها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي للوساطة من أجل إحلال السلم؟ وهل حالة شعب البوسنة والهرسك اليوم كانت ستكون أفضل حقا لو كانت الأمم المتحدة قد قررت ألا تقبل التحدي، وتواجه مسؤولياتها، وتتصدى بقوة لأعمال القسر؟ إن الاجابة القاطعة على كل هذه الأسئلة هي بالنفي.

ولدى تقييم التطورات التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة، يمكننا أن نستخلص بعض العبر الهامة. هناك اعتراف متزايد بالطبيعة المتغيرة للصراعات مع اندلاع الحروب داخل الدول. ويقول البعض أن ظهور هذه الموجه المفاجئة من المشاكل الجديدة هو جزء لا يتجزأ من النظام الدولي الجديد. ويرى آخرون إن هذه المشاكل هي عملية تكيف طبيعية، وإن كانت مؤقتة، مع الواقع الجديد. إن عدم الاستقرار في داخل الدول يتطلب بوضوح تفهما أفضل. إننا بحاجة إلى أن نحدد تلك المصادر المعينة داخل الدول التي يمكن أن تهدد السلم الأعم. وفي جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، نحن مطالبون بأن نبدي قدرا أكبر من الفطنة، لا سيما في الحالات التي يأتي فيها التهديد للسلم والأمن الدوليين من داخل دولة وليس من خارج الحدود.

وفي حين أننا لا نوصي بأن على الأمم المتحدة أن تتدخل في المسائل التي تندرج في إطار الولاية الداخلية لأي دولة، فإننا نرى أنه توجد ظروف استثنائية محددة يكون فيها مثل هذا التدخل مبررا ومتفقا مع الميثاق. وفي هذا الصدد، نحن نشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام مؤخرا في صحيفة نيويورك تايمز حيث كتب يقول:

"إن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تبني قدرا أكبر من التفهم للظروف المحدودة التي يتم في إطارها اتخاذ مثل هذه الاجراءات." (صحيفة نيويورك تايمز، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، القسم الرابع، ص ١٥).

وكما أعلن نائب رئيس وزراء بلدنا في مناسبات عديدة، تلتزم حكومة مالطة بموقف ثابت وقاطع في إدانتها للفظائع التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نشجب سياسة "التطهير العرقي" المشينة وأعمال العدوان الطائشة التي تمارس ضد المدنيين العزل. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي لن يدع الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي تمضي دون معاقبة مرتكبيها. فمقترفو هذه الجرائم، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، يتحملون المسؤولية عن أعمالهم. وترحب حكومة بلدي بالمحكمة الدولية التي تم انشاؤها والتي تقوم حاليا، من خلال مكتب المدعي العام، بإجراء التحقيقات وإعداد قرارات الاتهام التي ستطرح لاعتمادها قبل نهاية العام.

لقد كان التزام مالطة بقرارات مجلس الأمن واحترامها الصارم لها ثابتا وقاطعا دائما. ونحن نعتقد أن التنفيذ الكامل للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن يمكن أن يساعد في استعادة السلم ووضع حد للانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان الأساسية في البوسنة والهرسك.

وعلى العكس من ذلك فإن الزيادة في تدفق الأسلحة إلى المنطقة قد تفضي إلى قدر أكبر من التوازن في القوة التدميرية لأطراف الصراع، ولكنها ستؤدي بشكل شبه مؤكد إلى توسيع نطاق الحرب. ومن هنا يمكن أن يؤدي رفع حظر الأسلحة إلى زيادة تصعيد حلقة الموت والدمار المفرغة الدائرة الآن فعلا.

وفي معرض الإشارة إلى الحالة في يوغوسلافيا السابقة في تقريره عن أعمال المنظمة، أكد الأمين العام أن:

"فرض أي تسوية على جانب أو آخر بالوسائل العسكرية قد يسفر في أحسن الفروض عن وقف مؤقت للأعمال القتالية، لكنه سيجر المجتمع الدولي في النهاية إلى مأزق أشد". (A/49/1، الفقرة ٧٠٦)

وإدراكا لحقيقة أننا لا ينبغي أن نسمح بسهولة للإغراء بفرض الأمور فرضا أن يكون بديلا لما جبلنا عليه من القدرة على الاقناع، أظهر المجتمع الدولي قدرا كبيرا من ضبط النفس في استخدام القوة في السعي إلى حسم الصراعات في البوسنة والهرسك.

ونظرا لأن الحروب تبدأ أول ما تبدأ في قلوب وعقول الناس فلابد من أن تعالج في المقام الأول في قلوب وعقول الناس، كما تذكرنا بذلك ديباجة دستور

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو). إن تحقيق السلم الدائم في البوسنة والهرسك إنما يتوقف في المحك الأخير على تغذية الإرادة السياسية اللازمة لذلك. وإنهاء حالة العناء والألم السائدة الآن يتطلب اللجوء إلى قوى التسامح والاحترام المتبادل والحرية بدلا من اللجوء إلى قوة السلاح.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى ننظر في الحالة الخطيرة المستمرة في البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له أن المأساة الجارية هناك ظلت تتصدر جدول الأعمال الدولي طوال الاثني عشر شهرا الماضية.

وعلى الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن جميع التعهدات والوعود التي قطعت لحكومة وشعب البوسنة والهرسك باقية بلا تحقق. وحتى الآن لم تنفذ. وآخر خطة للسلم، وهي الخطة التي اقترحها فريق الاتصال للدول الخمس في أول تموز/يوليه من العام الماضي.

وبروح السلم، قدمت حكومة البوسنة والهرسك تنازلات هامة وتضحيات كبيرة. ومع ذلك، فإن نهجها البناء وحسن نيتها مازالا دون إستجابة. وخطة السلم التي قبلتها بتضحية كبيرة تقول بوضوح أن الجانب الذي يرفض الخطة سيعاقب، بينما سيكافأ الجانب الذي يوافق على أحكامها. والذي حدث هو عكس ذلك تماما. ففي الوقت الذي كان يجرى فيه التعجيل بحملة "التطهير العرقي" وخنق سراييفو والمناطق الآمنة الأخرى، شهدنا بسخط شديد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي يخفف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود. ومرة أخرى، يشعر الشعب البوسني بخيبة أمل كاملة وبأنه تعرض للخيانة من جانب المجتمع الدولي. وفي المدن والقرى المخنوقة في البوسنة يناضل الشعب باستبسال دفاعا عن بقائه، مدفوعا بالأمل في قلوبه ودوي القصف في آذانه. وهو مازال محروما من الوسائل اللازمة لممارسة حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس.

لقد وصلنا إلى منعطف حاسم. ولا بد، أولا، من ارغام الصرب على قبول خطة السلم. وثانيا، يجب ممارسة الضغط على صربيا والجبل الأسود لحملهما على الاعتراف بالبوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومقدونيا، بحدود كل منها المعترف بها دوليا. ويتعين، ثالثا، إنشاء نظام للرصد الحقيقي والفعال للحدود بين الأجزاء الخاضعة لسيطرة الصرب في البوسنة وبين صربيا والجبل الأسود. ويلزم، رابعا، اتخاذ تدابير فعالة ومتجاوبة مع مقتضى الحال لانهاء خنق سراييفو وغيرها من المناطق الآمنة بدون تأخير.

وليس هناك ما يتجاوز في أهميته تمكين شعب البوسنة من وسائل ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك نرحب بمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة ونؤيده بقوة. ويعبر مشروع القرار هذا عن الموقف البناء الذي تقفه حكومة البوسنة والهرسك إذ أنه يسمح بارجاء التنفيذ لمدة ستة أشهر. ويتماشى المشروع أيضا مع الالتزامات فريق الاتصال المشكل من ممثلي الدول الخمس. فلقد أبرزوا أن اتخاذ مجلس الأمن لقرار برفع حظر الأسلحة سيصبح أمرا لا مفر منه في حالة مواصلة الجانب الصربي البوسني رفضه لخطة السلم التي وضعها فريق الاتصال. وندعو أعضاء فريق الاتصال المكون من ممثلي الدول الخمس إلى التمسك بتعهداتهم.

والرسائل التي يتلقاها الصرب لا تزال رسائل خاطئة. ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه الرد ردا كافيا وحازما على رفض الصرب لخطة السلم نعود فنلاحظ مرة أخرى، اشارات متضاربة صادرة عن بعض أعضاء فريق الاتصال المشكل من ممثلي الدول الخمس مؤداها امكان النظر على نحو ايجابي في المطالب الجديدة التي يقدمها الجانب الصربي. إن المجتمع الدولي لا يستطيع، بل لا يمكنه، قبول أية محاولة لتغيير خطة السلم الأمر الذي قد يؤدي إلى تقطيع أوصال البوسنة. ويؤكد من جديد مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1 المعروض علينا الآن، والذي نفخر بالاشتراك في تقديمه، مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة كما يؤكد عدم قبول المجتمع الدولي لنتائج "التطهير العرقي". ويؤكد أيضا أن العدوان المتواصل على جمهورية البوسنة والهرسك يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فضلا عن كونه عائقا خطيرا في طريق العملية السلمية.

ويجب أن أكرر التزامنا باتفاقات واشنطن وتأييدنا لها. ويصف مشروع القرار، الذي نأمل في اعتماده بتوافق الآراء، تلك الاتفاقات بأنها نموذج للحل الشامل. والاتحاد الذي تنص عليه هذه الاتفاقات مفتوح أيضا للصرب. والواقع، أن هذه الاتفاقات قد أرست مبادئ السلم العادل والقابل للبقاء في البوسنة. كما أنها حددت اطار المحافظة على السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك. ووحدتها كدولة متعددة الثقافات والأديان والأعراق. ولن يسمح للمعتدين بتقويض هذا الهدف.

ونأمل أن يلتفت المعتدون إلى رسالة التصميم الواردة من المجتمع الدولي. ونحن ندعو الجانب الصربي إلى الكف عن تحديه للقانون الدولي.

وسنواصل بنشاط مساندة شعب البوسنة والهرسك الشجاع في كفاحه العادل من أجل البقاء والحرية والديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥